

الفصل الأول

دور المجني عليه المحتمل في حماية حقوق ضحايا الجريمة

تمهيد وتقسيم:-

يستطيع ضحية الجريمة المحتمل المحافظة علي حقوقه وحقوق المتضررين من وقوعه ضحية للجريمة، إذا حاول القضاء علي الظروف الفردية والاجتماعية التي تجعله عرضة أكثر من غيره للوقوع ضحية للجريمة، كما يجب علي ضحية الجريمة المحتمل أن ينأى بنفسه عن التصرفات التي يساهم بها في خلق فكرة الجريمة أو تسهيل أو إتمام وقوعها عليه. ولا يقف دور ضحية الجريمة المحتمل عند هذا الحد بل عليه اللجوء إلي السلطات العامة لحماية من أي اعتداء يعتزم الجاني تنفيذه أو يبدأ فعلا في تنفيذه، فإذا لم يكن في وسعه اللجوء إلي السلطات، أو أن اللجوء إلي السلطات لم يعد مجديا، فعليه الدفاع الشرعي عن حقه ولو استلزم الأمر ارتكاب ما يعده القانون جريمة.

ولرسم معالم الصورة بطريقة واضحة نقسم الحديث في دور المجني عليه المحتمل في حماية حقوق ضحايا الجريمة إلي المباحث التالية:

المبحث الأول : محاولة المجني عليه المحتمل القضاء علي الظروف المهيئة لوقوع الاعتداء عليه.

المبحث الثاني: دور المجني عليه المحتمل في وقاية نفسه بعدم مساهمته في الجريمة ضده.

المبحث الثالث: دور ضحايا الجريمة في الدفاع الشرعي عن حقوقهم.

المبحث الأول

محاولة المجني عليه المحتمل القضاء علي الظروف

المهينة لوقوع الاعتداء عليه

تمهيد وتقسيم:-

قدم الباحثون في علم المجني عليه تفسيرا لوقوع بعض الأفراد دون غيرهم في مهاوي الجريمة، علي غرار التفسير الذي قدمه الباحثون في علم الإجرام لوقوع بعض الأفراد دون غيرهم في برائن الإجرام.

وبالفعل توصل الباحثون إلي العديد من العوامل التي تسهم بدرجة أو بأخرى في زيادة فرص وقوع بعض الأفراد ضحية للجريمة. فهناك العوامل الكامنة في شخصية الفرد من الناحية البيولوجية والنفسية والتي تجعله غير قادر علي الدفاع عن نفسه، أو تجعله أكثر انجذابا واستعدادا لأن يصبح مجنبا عليه. وهناك العوامل الاجتماعية والظروف البيئية المحيطة ببعض الأفراد، والتي تسهم في تهيئة الفرصة الإجرامية في وقوع بعض الأفراد في حمة الجريمة.

نحاول فيما يلي تقديم دراسة لكيفية قيام المجني عليه المحتمل بالقضاء علي العوامل التي تهيئ فرصة تحوله إلي مجني عليه حقيقة، مقسمين الحديث في ذلك إلي مطلبين علي النحو التالي:

المطلب الأول : محاولة المجني عليه المحتمل القضاء علي الظروف الفردية

المهينة لوقوع الاعتداء عليه.

المطلب الثاني: محاولة المجني عليه المحتمل القضاء علي الظروف

الاجتماعية المهينة لوقوع الاعتداء عليه.

المطلب الأول

محاولة المجني عليه المحتمل القضاء علي الظروف الفردية المهيئة لوقوع الاعتداء عليه

تمهيد وتقسيم:-

يقصد بالظروف الفردية مجموعة الصفات المتصلة بشخص المجني عليه المحتمل، والتي تؤثر بدرجة أو بأخرى في وقوعه ضحية الجريمة. فهذه الظروف تتعلق بالتكوين العضوي للإنسان كالسن والجنس والحالة الصحية من الناحيتين البدنية والنفسية. والمجني عليه المحتمل مدعو إلي أن يدرك عن نفسه شبهة وقوع ضحية الجريمة بالقضاء علي هذه الظروف الكامنة في شخصيته، والتي قد تقي الفرصة الإجرامية للانقضاء عليه.

وندرس فيما يلي كل ظرف من هذه الظروف في نبذة مستقلة، نبين في كل منها ماهية هذا العامل، وكيف يقود من ألم به إلي الوقوع ضحية الجريمة، ثم بيان دور ضحية الجريمة المحتمل في القضاء عليه علي النحو التالي:

أولا : ظرف السن

يلعب السن دورا رئيسا كأحد العوامل الهامة التي تجعل بعض الأشخاص أكثر عرضة ليكونوا ضحايا للجريمة من غيرهم، ويظهر ذلك بجملاء في سن الطفولة وسن الكهولة.

فالطفل بحكم ما يعتره من صفات - تتمثل في تكوينه النفسي والجسدي الضعيف وقلة خبرته وعدم نضجه وسهولة التأثير عليه وعدم إدراكه لطبيعة ما يقع عليه من اعتداءات، بل وعدم قدرته علي دفع ما يقع عليه إذا قدر له أن يدرك خطورته - تجعل منه هذه الصفات هدفا مثاليا للعديد من

الاعتداءات الإجرامية من قبل من لديهم استعداد إجرامي وتغريهم هذه الصفات بالاعتداء علي الطفل^(١).

وليس ثمة شك في أن الخطر يحيط بالطفل منذ لحظة ميلاده: إذ قد تعتدي الأم علي طفلها الذي ولدته سفاحا ، فنسبة قتل مثل هؤلاء الأطفال تتضاعف بالمقارنة بغيرهم من الأطفال الشرعيين^(٢) كما قد يقتل الطفل إذا كان سببا في حجب الميراث عن القتلة، أو كان عائقا دون السعادة^(٣). كما أن الطفل عرضة للاستغلال وسوء المعاملة سيما في الطبقات الفقيرة، والأطفال أكثر عرضة من غيرهم لجرائم الخطف سواء لغرض مالي^(٤) أم لغرض سياسي^(٥).

أما الأطفال ضحايا الاعتداءات الجنسية فحدث ولا حرج^(٦)، ولعل في عدم درايتهم بما يقع عليهم من سلوك في هذا الصدد ما حمل المشرع علي عدم الاعتداد برضاهم بما يقع عليهم من سلوك. كما أن المراهقين نظرا لقله خبرتهم وتميزهم بالاندفاع والتهور والزعة الاستقلالية ووجودهم غالبا خارج المنزل فإنهم معرضون للوقوع ضحايا للجرائم خاصة العنيفة منها^(٧).

ويعتبر السن وما يحويه من ضعف قاسما مشتركا بين الصغار والمسنين فإذا كان الإنسان يوصم بالضعف في صباه فإنه يوصف بالوهن في شبته. وأكثر ما يتعرض له المسن خطر السرقة أو القتل بقصد السرقة، وتزيد نسبة تعرض المسن لخطر الوقوع ضحية لهذه الجرائم - كما يقول بوازاوينا تال - بقدر عزلته ومدى ثرائه^(٨). ورغبة من المسن في إصلاح ما أفسده الدهر، قد يقع فريسة أحد الأطباء المزيفين أو أحد الدجالين الذي قد يغريه بشفاء أمراضه التي يعاني

منها والعودة به إلى فحوله الشباب، وقد تقع المسنة فريسة لمن يعدها كذبا بإعادة شبابها والتخلص من وحدتها عن طريق ضحية بعض الشباب^(٩).

ولا يخفي علي ذي بصر في النهاية أن ظاهرة الخوف من الجريمة هي أكثر شيوعا بين المسنين، وهذا مرده إلى ما يمر به الإنسان من ظروف صحية ونفسية واجتماعية، تجعله يتوجس خيفة وفزعا من الجريمة، ويشعر بأنه مستهدف دائما ليس من الغرباء فقط بل من المقربين إليه أيضا^(١٠).

هذا ولئن كانت نتائج الأبحاث التي أجريت حول المسنين كضحايا للجريمة^(١١) جاءت متباينة فيما يتعلق بنسبتهم إلى ضحايا الجريمة من مختلف فئات العمر الأخرى، بمعنى حجم المسنين كضحايا للجريمة هل هو أكبر أم أقل من غيرهم؟ فإن الذي نعتقده أن هذه النسبة تختلف باختلاف الأوضاع الاجتماعية ونظرة المجتمع للمسن. ففي المجتمعات التي تقلص فيها العلاقات الاجتماعية، ويعاني المسن من النبذ والإهمال الاجتماعي ويعيش في عزلة تجعله عرضة للوقوع ضحية لجرائم الاعتداء عليه، إذ يخرج لقضاء حوائجه بنفسه، أو يلجأ للاستعانة بالآخرين في قضائها، مما يفسح المجال أمام المجرمين للإيقاع به في حوبة الجريمة، بل قد يسمى المسن إلى مخالطة الآخرين رغبة منه في الخروج من عزلته فيكون ذلك وبالا عليه إذ يقع ضحية لمخالطيه. أما في المجتمعات التي تجعل من المسن منهل الحكمة ومصدر النصح والإرشاد مما يجعله في مركز القيادة والريادة فإنه يكون أقل تعرضا للوقوع ضحية الجريمة.

ولحماية حقوق هؤلاء يجب عليهم تفويت الفرصة علي الجاني ما أمكن لذلك سبيل، وذلك بأن يحاول الجني عليه المحتمل عدم تعريض نفسه لخطر الجريمة - بعدم إظهار عجزه وضعفه - كما يقع علي ذوي هذه الفئات العمل

علي حمايتهم ورعايتهم^(١٢)، بل وعلى المحيطين بهم - من غير ذويهم - إعمالاً
لبداً التكافل والإخاء بين أفراد المجتمع. كما يمكن لمؤسسات الدولة القيام
ببرامج توعية لمثل هؤلاء المعرضين للوقوع ضحايا للجريمة. ويقع على الشرطة
واجب رعاية هؤلاء عن طريق تقليل فرص الاعتداء عليهم، بملاحظتهم وإبعاد
ذوي الميول الإجرامية عنهم، كما يجب عليها اتخاذ الإجراءات اللازمة لإبلاغ
النيابة بالاعتداء من أجل إسقاط الولاية أو الوصاية عن الصغير أو سلبها في
حالة تعرض الفرد للاعتداء عليه تعسفاً من جانب وليه أو وصية. ^(١٣)

هذا وقد أوصى مؤتمر الأمم المتحدة السابع لمنع الجريمة ومعاملة
المجرمين، في القسم المخصص لضحايا الجريمة، بتوفير الحماية اللازمة لمن أسماهم
بالقنات المستضعفة ويقصد بهم صغار السن والشيوخ والنساء^(١٤).

ثانياً: ظرف الجنس

نسترعي الانتباه منذ البداية إلى أنه ولئن كانت الأبحاث التي أجريت
حول النساء المجرمات قد أثبتت بما لا يدع مجالاً للشك أن إجرام المرأة أقل
كثيراً من إجرام الرجل، فإن الأبحاث التي أجريت حول النساء كضحايا
للجريمة قد جاءت متباينة فيما يتعلق بعددهن كضحايا بالنسبة للرجال.
والواقع أنه ليس من غايتنا هنا محاولة إثبات أن المرأة أكثر عرضة من
الرجل للوقوع ضحية للجريمة، وحسبنا فقط أن نركز على بعض الجوانب التي
تكون المرأة فيها - بالتأكيد - أكثر عرضة للوقوع ضحية الجريمة من الرجل
وهي: الجرائم الجنسية والجرائم العائلية والجرائم المرتكبة ضد المسنين.

فثمة جرائم معينة تقع المرأة ضحية لها بحكم تكوينها الطبيعي مثل جرائم الاغتصاب وهتك العرض والختطف الذي يعقبه اغتصاب والتعرض لها في الطرقات علي وجه يخدش حياءها، وضحايا القوادة والسادية، وهناك ضحايا الرق من النساء والممارسات الشبيهة بالرق كالزواج القهري والإجهاض والاتجار بالنساء واستغلال البغاء أو ما يسمى بالرق الجنسي أو السياحة الجنسية، كما أن هناك ضحايا الاضطهاد المزدوج للمرأة في ظل الفصل العنصري وهناك ضحايا القتل بسبب البائة التي تدفعها الزوجة، وهناك الإكراه الجنسي من قبل أرباب العمل من الرجال^(١٥).

وبالنسبة للنساء ضحايا العنف العائلي فيلاحظ أن النساء ضحايا العنف العائلي يفوق الضحايا من الرجال في نطاق الأسرة^(١٦). وأهم مظاهر العنف الواقع علي النساء في نطاق العائلة هو القتل والضرب وسوء المعاملة^(١٧) وممارسة العبث الجسدي والشذوذ الجنسي^(١٨) وهناك جرائم الانتقام للشرف يضاف إلى ذلك جرائم قتل الزوجات بسبب البائة ناهيك عن جرائم الزواج بالإكراه وبيع البنات، وأكثر الجرائم بشاعة في محيط الأسرة اعتداء المحارم جنسيا علي البنات^(١٩).

وأخيرا فقد أثبت شيفر^(٢٠) أن النساء المسنات يشكلن أكبر نسبة من مجموع الضحايا المسنين فوق إحدى وستين سنة وقدم تفسيرا لذلك سوف نوضحه عما قليل.

لكن ما هي السمات التي تجعل المرأة - في مثل هذه الجرائم - أكثر عرضة للوقوع ضحية الجريمة من الرجل .؟

إن من أهم العوامل المساعدة علي وقوع المرأة ضحية للجريمة -خاصة الجنسية منها- هو تكوينها الفسيولوجي، فالمرأة من الناحية العضوية ضعيفة، وربما يتردد الجاني كثيرا قبل الإقدام علي جريمته إذا علم أن الضحية ذكر، لأنه يعتقد أن المرأة لا يمكن أن تدافع عن نفسها إذا هوجمت^(٢١). أضف إلي ذلك خروج المرأة للعمل وخصوصا اشتغالها بالأعمال الخطرة أو لدي صاحب عمل فاسد أو في أوقات غير مناسبة، كما أن سلوك المرأة و إبرازها لمفاتها يكون له دور كبير في وقوعها ضحية لإحدى جرائم العرض، إذ تبدو في نظر المجرم دعوة صريحة لارتكاب جريمته خصوصا في مجتمعات يعاني فيها الشباب من ضيق ذات اليد والكبت الجنسي مع ضعف الوازع الديني والأخلاقي^(٢٢).

وإن من أهم العوامل المساعدة علي تفاقم ظاهرة العنف العائلي ضد النساء هو النظرة الاجتماعية للمرأة مقارنة بالرجل، فالرجل صاحب الخطوة والسلطان ومن ثم فاعتدائه علي المرأة لا يثير قلق الناس بالقدر الذي يحدثه هنا اعتداء المرأة علي الرجل، كثيرا ما تقابل المرأة التي تعرضت للضرب أو الاعتداء بعدم اكتراث أو رية القائمين علي تنفيذ القانون، ولا تقدم لها حماية تذكر بحسبان أن العنف العائلي من الأمور الخاصة، وإذا هجرت المرأة زوجها لمواجهة معارضة واستهجان الأسرة والأصدقاء، وقد تشعر المرأة بالحنج والعار إذا أبلغت علنا عن تعرضها للانتهاك الجنسي ... ونظرا لافتقار البدائل الملموسة، فإن المرأة تتحمل الكثير للمحافظة علي أسرتها وتتردد كثيرا في خرق هذا التاموس الاجتماعي^(٢٣).

أما السبب في كون المسنات أكبر نسبة من مجموع الضحايا من الجنسين فذلك مرده أن النساء يعمرن كثيرا في الحياة عن الرجال كما يزيدا ضعف الشيخوخة وهنا علي ضعفها الفسيولوجي كائني، أضف إلي ذلك أنها تعاني

أكثر من الوحدة وعدم الأمان والعزلة، ثم إنهن يفضلن الاحتفاظ بمتاع الدنيا من متعلقات ومجوهرات ونقود في المسكن وهذا ما يجعلهن أكثر عرضة للوقوع ضحايا السرقة والقتل بدافعها^(٢٤).

لوقاية المرأة نفسها من الوقوع ضحية لمثل هذه الجرائم يجب عليها قبل كل شيء أن تفهم المجتمع الذي تعيش فيه، ومزلتها في هذا المجتمع، والأدوار التي تترتب علي احتلالها لهذه المنزل، وما هو متوقع منها من أنماط سلوكية تنسجم مع تقاليد هذا المجتمع فيمكنها ذلك من تجنب خطر الجريمة، ويقلل من إمكانية مساهمتها في وقوع الجريمة إن أحسنت التصرف. ونزيد الأمر وضوحاً فنقول: إن المرأة مثلاً يمكن أن تلعب دوراً كبيراً في جريمة الاغتصاب إن هي سارت في منطقة معزولة أو شارع مظلم في ساعة متأخرة من الليل. كذلك إذا لم تتواءم آداب الحشمة فترتدي من الثياب ما يبرز محاسنها ويتفرج عن هديها وساقها فتكشف ما كان يجب أن تخفيه عن الأعين... صحيح أن المرأة تستمتع بالكشف عن مفاتها والإعلان عن محاسنها، لكن ما بال من تثيرهم هذه المفاتن وتستفز مشاعرهم تلك المحاسن!! كذلك يجب علي النساء أن يحتشمن داخل بيوتهن طالما كان هناك أحد الأقارب أو المعارف - مهما كانت درجة قرابته - لأن التبسط معهم والميوعة في الحديث مع الكشف عن المحاسن أدي في كثير من الحالات إلي أن اغتصب أقرب الأقرباء قريته لما رأي منها ما آثاره^(٢٥).

ثالثاً: ظرف المرض:

إذا كان الكمال لله وحده، فإن مفاد ذلك ومقتضاه أن الإنسان يفقر لهذا الكمال، إذ لا بد فيه من علة تعتور صحته الجسمانية، أو نقیصة تصيب

صحته النفسية، حتى ولو لم يظهر ذلك للرائي، بيد أن هذه العلة أو تلك النقيصة - التي لا يبرأ منها أحد - لا تؤدي بصاحبها للوقوع ضحية للجريمة إلا إذا زادت عن الحد اللازم للاحتفاظ بملكتي الانتباه العقلي والقدرة علي استجماع شتات النفس إلى درجة تمكنه من تجنب الوقوع ضحية للجريمة، أو أن يصبح وقوعه في ذلك أمراً عسيراً. هذا النقص قد يعد مصدراً هاماً للإيحاء - لدي من لهم استعداد إجرامي - بفكرة الاعتداء علي صاحب النقص^(٢٦).

فإذا كان كل أعضاء المجتمع من المحتمل وقوعهم ضحايا للجريمة، فإن المريض من أكثر الفئات احتمالاً للوقوع ضحية للجريمة^(٢٧)، لقلة قدرة المريض علي إدراك ما يحيط به من خطر ومحدودية إمكانية المقاومة والدفاع عن النفس لديه، فالمريض أقل قدرة من غيره من الأصحاء في الدفاع عن نفسه أو عن عرضه أو عن ماله^(٢٨).

ويندرج تحت مفهوم المرض: الأمراض الجسدية التي تصيب الصحة الجسدية مثل الشيخوخة والإصابة بالعمهات مثل العمى والصمم والبكم وشلل الأطراف وما إلى ذلك، وكذلك الاضطرابات العقلية مثل العته والبارانويا والمجنني عليه ذو الوهم أو الخيالي، وكذلك مدمنو الخمر والمخدرات، وكذلك بعض الصفات النفسية مثل البخل والجشع والإهمال والاكتئاب والوسواس والشذوذ الجنسي والشبق الجنسي، كل ذلك وما إليه قد يعرض الفرد أكثر من غيره للوقوع ضحية للجريمة.

ومما لا شك فيه أن قتل أو سرقة الأعمى أيسر من قتل أو سرقة البصير، كما أن مقاومة المعاق في يديه أو رجله أقل من الأسوياء، وقد بما قالوا "عند النطاح يغلب الكبش الأجم"^(٢٩).

ولا شك أيضا أن الأشخاص المصابين ببعض الاضطرابات العقلية، كالبارانويا والتي تعني شعور الفرد - علي غير الحقيقة - بالاضطهاد، وكذلك "العتة" الذي يجعل الشخص أكثر سذاجة ليكون أكثر جذبا للمجرم لانطواء الحيل عليه، وخرف الشيخوخة والذي يجعل المريض به يدعي كذبا بأنه كان ضحية اعتداء شخص آخر عليه بهدف محاكمته وعقابه، والاكثاب والذي يجعل المريض به تسيطر عليه رغبة كامنة لإنهاء حياته وتضعف بالتالي لديه غريزة حفظ الذات، فهو مرتاب ومهمل مما يجعله يتصل بأشخاص مشبهين ويقحم نفسه في مواقف خطيرة، والوسواس القهري وهو مرض يسبب ألما نفسيا شديدا لصاحبه.. وأيضاً يسبب ألما وقلقا وإزعاجا للمحيطين بالمريض^(٣٠)، ونظرا للإلحاح الشديد للوسواس، فإن المريض يضطر مقهورا للقيام ببعض الأفعال والطقوس التي يرفضها عقله ويرفضها المنطق ويضيق بها زجرا المحيطون بالمريض وهناك الضحايا الخياليون الذين يصور لهم مرضهم بأنهم عرضة للجريمة. فلا شك أن هؤلاء الضحايا ومن إليهم يمارسون دون إدراك منهم أفعالا تبرر لمن أبلغوا ضدهم الإقدام علي الانتقام منهم، فيصدق عليهم تعبیر الضحايا المحتملين أو الذين لديهم استعداد خاص للوقوع ضحايا للجريمة^(٣١).

ولا يخفي علي ذي بصر ما يحدثه الإدمان في الشخص من ضعف قوة المقاومة لديه، ويجعله غير قادر علي التحكم في تصرفاته، وغير مدرك لما يجري حوله، ثم إن عدم شرعية تعاطي الخمر والمخدرات يجعل تعاطيها يتم في الخفاء، وفي أماكن معزولة يلتقي فيها المهمشون في المجتمع والخارجون علي قوانينه، كل ذلك يجعل أماكن معاورة الخمر والمخدرات من أشبع بؤر الإجرام، ويكون من يرتادها أكثر عرضة للوقوع ضحية لجرائم الأشخاص والأموال^(٣٢).

كما أن الشواذ جنسيا هم أكثر فئات المجتمع -المنحرفة- وقوعا في مهاوي الجريمة، لأنهم يهيئون الفرصة الإجرامية المناسبة للاعتداء عليهم، إذ يتواجدون في المناطق التي يكثر فيها الإجرام، ويتورطون في نشاطات خطيرة قلما يخرجون منها بسلام، وكثيرا ما تنصب لهم الشراك والمكائد من محترفي النصب علي مثل هؤلاء. كما أن معظم الشواذ جنسيا من كبار السن ومعلوم ما يعتر بهم من ضعف ووهن، والشذوذ يتطلب أن يختار الشواذ شركاءهم من الشباب اليافع ذي البنية القوية، مما يجعل الشواذ فريسة سهلة للاعتداء عليهم من قبل رفقاء سوء هؤلاء. ونظرا لطبيعة الشذوذ الشائنة والتي تجعل طابعه السرية، فالشاذ جنسيا تنحسر عنه -بإرادته- حماية المجتمع والسلطات، ذلك أنه لا يستطيع إبلاغ السلطات إذا وقع ضحية لجريمة سرقة أو ابتزاز أو إيذاء خشية افتضاح أمره^(٣٣).

فالشذوذ الجنسي ميدان رحب لجريمة ابتزاز الأموال بالتهديد، إذ يتسلط الجاني علي ضحيته بالتهديد بإعلام أسرته أو زملائه بميوله المنحرفة، ويتز الجناة عن طريق هذا التهديد مبالغ كبيرة من المال، ويعزف الجني عليه عن إبلاغ السلطات درءا للفضيحة. وقد يقع الشاذ قتيلا حينما يقتل الحب الغيور منافسه أو عشيقته أو كليهما معا^(٣٤).

ولوقاية مثل هؤلاء من التحول من مجني عليه محتملين إلي مجني عليهم حقيقيين يجب علي المدرك منهم لمرضه ألا يعرض نفسه لموقف فيه جذب لمن لديه استعداد إجرامي، ويجب عليهم التصرف بحذر وحرص أكبر مما لذي الأشخاص الأسوياء حتى يعوضوا القوة المفقودة لديهم بسبب المرض^(٣٥).

وبهذا نكون قد انتهينا من دراسة الظروف الفردية المهينة لوقوع الفرد ضحية للجريمة، ومنتقل الآن لدراسة العوامل الاجتماعية.

المطلب الثاني

محاولة المجني عليه المحتمل القضاء علي الظروف الاجتماعية الهيئـة لوقوع الاعتداء عليه

تمهيد وتقسيم:-

أتينا في المطلب السابق علي دراسة أهم المظاهر الكامنة في شخصية الفرد والتي تجعل منه عرضة للوقوع ضحية للجريمة أكثر من غيره. ونتناول في هذا المطلب أهم الظروف الاجتماعية التي تحيط بالوسط الخارجي للفرد، ويكون من شأنها أن تزيد من فرص وقوع الأفراد ضحايا للجريمة، بالمقارنة بغيرهم من الأفراد الذين لا يوجدون في مثل هذه الظروف الاجتماعية. ومن هذه الظروف الاجتماعية المهنة التي يمارسها الفرد، وأسلوب حياته، والوضع الاقتصادي له، وأخيرا الوضع الاجتماعي للضحية المحتمل.

وسندرس كل ظرف من هذه الظروف في نبذة مستقلة، نوضح في كل منها مدى تأثير كل ظرف من هذه الظروف علي الفرد من زاوية سقوطه ضحية للجريمة بسبب توافر ظرف من هذه الظروف قبله، مع بيان دور المجني عليه المحتمل في القضاء علي الظرف الذي ألم به، وذلك علي النحو التالي:

أولا: ظرف المهنة:

أكدت أبحاث علم المجني عليه أن بعض المهن تلعب دورا هاما في منشأ الحدث الإجرامي، لما تنطوي عليه تلك المهن من مخاطر تهدد أربابها بوقوعهم ضحايا للجريمة -سواء بطريق مباشر أم غير مباشر- نظرا لطبيعة هذه المهن وما تشهده من عوامل جذب للمجرم^(٣٦)،^(٣٧).

فالصيرفة ورجال البنوك يكونون أكثر عرضة للوقوع ضحايا للجريمة للاستيلاء علي ما بموزقم من نقود^(٣٨) .

كما أن التاجر الثري كثيرا ما يقع ضحية للابتزاز أو القتل سواء كان يشتغل بتجارة مشروعة أم غير مشروعة^(٣٩). ويظهر ذلك بجلاء في مهنة رجلل الأعمال خاصة الذين يمارسون نشاطات غير مشروعة رغبة في الربح السريع، إذ قد يقعون ضحايا لجرائم نصب يرتكبها محترفو النصب علي مثل هؤلاء، من خلال الدخول معهم في صفقات وهمية توحى للمجني عليه بالربح الغفير من ورائها، فيأخذ الجاني أموال المجني عليه ويختفي^(٤٠).

ومن نافلة القول ما تعرض له الشخصيات المرموقة في المجتمع للجريمة بصورة أكبر من غيرها، لأسباب عديدة: سياسية واجتماعية ومالية، كالخلاف في الرأي أو الحقد أو الاستيلاء علي المال أو حتى لغرض الشهرة، ومن هذا القبيل الاعتداء علي رؤساء الدول والحكومات والوزراء^(٤١) وعلي الكتاب^(٤٢) ورجال الفن^(٤٣). كما يكون الدبلوماسيون عرضة للوقوع ضحايا للجرائم أكثر من غيرهم، فالدبلوماسي بحسبانه ممثلا لدولة بأكملها لدي دولة أجنبية، معرض للاعتداء عليه من جانب المنظمات الإرهابية والحركات المناهضة للنظام السياسي بدولته، ولعل ما يتعرض له الدبلوماسيون من عمليات الخطف والاغتيال في مناطق مختلفة من العالم خير دليل علي صحة هذا الافتراض^(٤٤). ومهنة الشرطة تجعل من ينضوي تحت لوائها يتعرض لمخاطر جمة نظرا لاحتكاكه المباشر مع المجرمين والخارجين علي القانون، وكثيرا ما يدفع رجل الشرطة حياته ثمنا لأداء واجبه^(٤٥). كذلك يتعرض بعض القضاة وأعضاء النيابة والخبراء والشهود - خاصة في جرائم الإرهاب والعرض والمخدرات - للاعتداء بالتهديد والرشوة وربما الضرب والقتل.

ومن بين المهن التي تعرض أصحابها لمخاطر الوقوع في وهاد الجريمة هي تلك المتعلقة بالعمل في المجال الطبي - سيما النفسي والعصبي منه - فالأطباء والمرضات في العيادات النفسية كثيرا ما يلقون حتفهم ضحية للنوازع الإجرامية التي تعترى مرضاهم، ولقد عكف الطبيب الفرنسي دوكو كفيل في عام ١٩٣٣ علي دراسة ظاهرة تعرض الأطباء لمخاطر جرائم القتل والإيذاء التي يرتكبها مرضاهم، وخلص في دراسته إلي أن أكثر الأطباء تعرضا لمخاطر تلك الجرائم هم الأطباء المشتغلون بالأمراض النفسية والعصبية، حيث تراوحت حالات الاعتداء عليهم من قبل مرضاهم ما بين ثلاث وسبع حالات سنويا^(٤٦).

ومن المهن التي حظيت باهتمام العلماء لتحديد مدى دورها في وقوع من يمتنها ضحية للجريمة مهنة سائقي سيارات الأجرة: فموضع السائق بين الركاب هو ما يسهل وقوعه ضحية للجريمة التي ترتكب غالبا في الطرق العامة وفي أوقات تقل فيها حركة المرور سيما أثناء الليل، وأسلوب الجناة في ارتكاب هذه الجرائم ذو بصمة واحدة، حيث يعمدون إلي استيقاف السائق في مكان غير مطروق في ساعة متأخرة من الليل، ويباغتون الضحية بالعدوان من الخلف، ويتركونه وحيدا في مكان الواقعة، يأخذون السيارة إلي جهة بعيدة ويقومون بفضيك أجزائها ويبيعها^(٤٧).

ومن تأخذ البغاء مهنة لها تتعرض للوقوع ضحية للجريمة بدرجة كبيرة سواء من قبل قوادها أو زبائنها أو أهلها: إذ يعتمد معظم القوادين إلي الضرب والتخويف في مرحلة ما للسيطرة علي شبكات البغايا التابعة لهم، فإذا سولت للمومس نفسها الامتناع عن ممارسة المهنة أو رفضت ابتزاز القواد أو تحدثت معه بطريقة فظة أثنخها بالجراح، ورغم ذلك لا تستطيع إبلاغ الشرطة حتى لا

يفتضح أمرها، ولاعتقادها أن السلطات لا تأخذ شكواها بمحمل الجد. كما أن الداعرات معرضات للإساءة أو الإصابة أو القتل علي يد الزبائن الذين غالبا ما يذهبون للمومسات إلا لممارسة الشذوذ والعبث الجنسي والسادية معهم. وأخيرا قد تتعرض الداعرة للموت إذا عرف أهلها بسلوكها السيئ^(٤٨).

ومن يتخذ الإجرام مهنة له فإنه معرض للوقوع ضحية للجريمة أيضا إذا انقلب عليه شريكه^(٤٩). فكثيرا ما يتشاجر اللصوص عند اقتسام الغنيمة، وإذا استأجر أحد الناس شخصا آخر لقتل غريمه فربما يقتل المؤجر المستأجر للتصل من دفع أجره القتل وإخفاء الجريمة أيضا، وربما يحدث العكس فيقتل المستأجر المؤجر إذا لم ير هذا الأخير بوعدة ونكث عن دفع الأجرة^(٥٠). والنصاب غالبا ما يقع ضحية لذات الجريمة، حيث تقع عليه من آخرين أشد ذكاء وفتنة^(٥١) ومصداقا لذلك فقد أشار البعض^(٥٢) إلى اعترافات أحد النصابين جاء فيها أنه كان يذهب إلى متهري الضريبة فيوهمهم بأنه مأمور ضرائب ويكشف عن التزوير في إقراراتهم الضريبية ويهددهم باتخاذ إجراءات التزوير والتهرب من الضريبة، فيجزلون له العطاء حتى يوقف اتخاذ هذه الإجراءات.

وأخيرا فقد أثبتت أبحاث علم المجني عليه أن الأشخاص الذين يضطرون للبقاء مدة طويلة خارج منازلهم أكثر عرضة للجريمة من الأشخاص الذين لا تضطروهم أعمالهم للبقاء مدة طويلة خارج المنزل، ولنا عودة لدراسة هذه الجزئية بتفصيل في البند التالي.

قصارى القول إذن أن المهنة قد تلعب دورا مباشرا في وقوع صاحبها ضحية للجريمة، من خلال ما تفرضه عليه من احتكاك مباشر

بالمجرمين كرجال الشرطة ورجال القضاء والشهود أو من خلال وضعه الملائم لاختيار الجناة خاصة في جرائم الأموال كسائقي السيارات وعمال البنوك والتجار ورجال الأعمال^(٥٣)، أو من خلال تعامله مع المرضى كما هي الحال بالنسبة للأطباء، أو من خلال سلوكه المنحرف واحتكاكه بالمجرمين وسببي السلوك والسمعة، وما يقتضي ذلك من التردد علي الأماكن المشبوهة والتورط في عمليات تفضي إلي أجواء من الصراعات الدموية، كما هو شأن المجرمين والبغايا. وقد تلعب المهنة دورا غير مباشر في وقوع صاحبها ضحية للجريمة عندما تضطره للبقاء خارج المنزل مدة طويلة فيعرض للسرقة^(٥٤).

ولوقاية الفرد ذي المهنة الخطرة من هاربة الانزلاق في الجريمة يجب أن يتخذ في مسلكه الحيطة والحذر، وألا يزوج بنفسه في علاقات مع أشخاص مشبوهين، وأن يلتزم بنصائح وتحذيرات المتخصصين في الأمن، وعليه كذلك أن يتبع الضوابط الدينية والاجتماعية والقانونية التي توضحها له الأسرة ومؤسسات الدولة التربوية والثقافية والدينية والاجتماعية.

ثانيا: أسلوب الحياة:

إن المتأمل في مجريات الأحداث الإجرامية يلمس أن أسلوب حياة الفرد يلعب دورا هاما في وقوعه ضحية للجريمة. فقد سبق لنا بيان أن من يسلك مسلكا منحرفا كالشذوذ الجنسي والبغاء واحتراف الإجرام وإدمان الخمر والمخدرات يتعرض أكثر من غيره للوقوع ضحية لعدد من الجرائم منها ابتزاز الأموال أو السرقة والنصب والقتل والضرب وجرائم العرض علي النحو الذي أوضحناه تفصيلا في النبذة السابقة.

كذلك أثبتت بعض الأبحاث التي تمت في كثير من البلاد - كأمريكا وبريطانيا وإيطاليا وأستراليا وكندا - أن قابلية الوقوع ضحية للجريمة يرتبط كثيرا بالأسلوب الذي تمضي عليه حياة الفرد، فهذه القابلية تتناسب طرديا مع الوقت الذي يقضيه الفرد خارج المنزل، وتزداد القابلية للوقوع ضحية الجريمة كلما كان المكان الذي يتردد عليه الفرد مفتوحا للجمهور، وتتضاعف هذه القابلية كلما كان هذا المكان يغشاه جمهور المجرمين أو كان من الأماكن التي تموج بأسباب الخلاف والتشاحن كالمواخير والحانات ودور اللهو^(٥٥).

وعلى العكس من ذلك أثبتت دراسات أخرى أن الفرد الذي يعيش في عزلة وانطواء معرض أكثر من غيره للوقوع في وهاد الجريمة. فإذا كان بعض الأفراد ينجح إلى العزلة والعيش بالأماكن المتطرفة لما به من هدوء وبعيد عن التلوث - بمختلف أنواعه - الذي أصبح إحدى سمات عصرنا الحالي، فإن هذه العزلة تغري المجرم وتجذب به كما تجتذب الحملان الذئاب، "فالشخص المعزل تحسر عنه الحماية التي توفرها له المعيشة مع آخرين"^(٥٦)، وقد قال الرسول صلي الله عليه وسلم "إنما يدرك الذئب من الغنم القاصية". والأشخاص الذين يعيشون فرادي عادة ما يكونون من أصحاب الثراء الواسع، وهذا ما يمثل عامل جذب آخر للمجرم. وفي ظل ظروف العزلة وما يكتنفها من نقص الحماية تزداد فرص نجاح الجريمة وفقا لمخططات المجرم، فهو يكون بمنأى عن الإزعاج والمضايقة أثناء تنفيذ جرمه، ويتضاءل خطر القبض عليه ومن ثم يخرج من مسرح الجريمة سالما غانما، ليس هذا فحسب بل إن فرصة الكشف عن الجريمة بعد تنفيذها يكون أمرا عسير المنال، ففي جريمة القتل مثلا فإن فرصة اكتشاف جثة المجني عليه الذي يعيش مع آخرين بعد مدة قصيرة من وقوع الجريمة تكون متاحة أكثر مما لو كان المجني عليه يسكن وحيدا وفي جهة

معزولة، وفي هذه الحالة الأخيرة يمكن أن يبقى أمر الجريمة مجهولا طوال أيام قد تصل إلى أسابيع بل إلى سنوات، وهذا يعطي الجاني فرصة لطمس معالم الجريمة وبيع متحصلاتها في تودة وأمان، وكل ذلك يزيد من فرص إيلامته من قبضة العدالة بل عدم اكتشافه أصلا^(٥٧).

وقد يكون أسلوب حياة الفرد مشوبا ببعض العادات السيئة مثل: الطمع والجشع والبخل والحرص. فمن كانت فيه خصلة الطمع والجشع فإنه يسعى لجمع المال واكتنازه بكافة الطرق والوسائل ولا يتورع عن الانخراط في صفقات مشبوهة، ذلك أن الطمع أو الجشع يفقد الإنسان قدرته على التمييز بين الأمور، فتعمي بصيرته عن المخاطر، فيقل لديه الحذر والحيلة، فيغدو هدفا سائغا للمحتالين والمقامرين الذين يستغلون طمعه للإيقاع به في حائلهم، ويقع فريسة سهلة في أيديهم^(٥٨). ومن كانت فيه خصلة الجشع لازمتها -غالبا- خصلة البخل، والبخل بالنظر إلى ما يشره من شبهة امتلاك المال فإنه يلتفت إليه الأنظار هذا من ناحية^(٥٩)، ومن ناحية أخرى فإن البخل كصفة رذيلة يعكس صفو علاقات البخل مع غيره من أفراد المجتمع، فينبذونه ويتحاشون الاختلاط به، فيصبح معزولا بلا راع، مما يفقده مصدرا هاما من مصادر الحماية الاجتماعية، ويصير فريسة سهلة النال^(٦٠) لا من الغرباء فقط بل وأيضا من ذويه الذين يضيقون ببخله ذرعا فيقتلونه أو في أقل تقدير يسرقونه. ومن كانت فيه خصلة الجشع والبخل كانت فيه -حتمًا- خصلة الإفراط في الحرص، فإذا كان الحرص من شأنه أن يجنب الفرد خطر الوقوع في الجريمة، فإن المبالغة في اتخاذ إجراءات التأمين والحماية، وارتياح الفرد ووسوسته في كل من حوله، والتوجس خيفة في كل ما من شأنه أن يكشف عما لديه، فإن كل ذلك

يلفت إليه انتباه الجناة ويؤلبهم عليه لاعتقادهم بأن هذا الشخص يجوز كميّة كبيرة من النقود والأشياء الثمينة التي يخشى عليها^(٦١).

وعلى العكس من ذلك تماما فإن الشخص الذي يتفق ببذخ وبأسلوب استعراضى يلفت الانتباه يكون عرضة للجريمة. وبالمثال يتضح الحال، فهب أن شخصا دخل أحد الحوانيت ليشتري إحدى السلع، فأخرج من جيبه رزمة من النقود، لفت حجمها نظر زبون آخر - لديه استعداد إجرامي - فرأى في هذا الشخص وحافظته ضالته المشوذة فخرج عدوا وراءه، وما إن وصلا إلي مكان معزول حتى انقض عليه وعاجله لكما فأرداه مغشيا عليه وغنم بنقوده التي كان يستعرض بها.

ومن نافلة القول نجد من العادات السيئة التي تشوب أسلوب حياة الفرد، ويكون لها دور كبير في وقوعه ضحية للجريمة هي عادة الإهمال، فتطبع صاحبها باللامبالاة وعدم الاكتراث مما يضي عليه طابعا من السذاجة والبله^(٦٢) فوجود المال دون حراسة أو رقابة يعتبر ظرفا محركا للاستعداد الإجرامي لدى الشخص قد يدفعه إلي ارتكاب الجريمة، وقدما قالوا "إن المال السائب يعلم السرقة". فالشخص الذي يعاني سوء حالته الاقتصادية يرتكب السرقة إذا ما لاحظ، أن الظروف مهيأة لذلك وتساعده علي ارتكابها دون أن يكشف أمره أو يدركه أحد بأن يكون المال محل السرقة غير مراقب أو غير موضوع تحت حراسة صاحبه^(٦٣). والأمثلة علي ذلك كثيرة: فقد يترك الساكن بالأدوار السفلية النوافذ مفتوحة، أو يترك النوافذ المظلة علي المواسير بدون موانع حديدية، أو يستخدم خدما بدون إجراء تحريات عنهم، أو يترك مفتاح السكن مع غير مؤتمن، أو يترك أشياء ثمينة داخل المنزل، كل ذلك يسهل من جريمة سرقة المنزل. وقد يحمل الشخص أشياء ثمينة ومبالغ كبيرة بطريقة ظاهرة

في الأماكن المزدهرة أو يسير بها في أماكن مهجورة، فقد يؤدي ذلك إلى السرقة أو القتل بدافع السرقة. كذلك قد يترك قائد السيارة سيارته في وضع التشغيل أو يترك المفتاح بداخلها أو يترك أشياء ثمينة بداخلها فتعرض السيارة للسرقة. وأخيرا فإن من صور الإهمال التي تشجع علي ارتكاب الجريمة عدم إشراف الأسر علي أبنائهم وبناتهم، وسير بعض النسوة في الأماكن المهجورة في وقت متأخر من الليل الأمر الذي يعرضهن للسرقة أو الاغتصاب^(٦٤).

وحتى يقي الفرد ذاته من الوقوع ضحية الجريمة في هذه الأحوال يجب عليه أن يسلك مسلك الوسطية في حياته، فلا يكثر الخروج من بيته، وإذا خرج وجب عليه اتخاذ إجراءات التأمين المناسبة لنفسه ومسكنه، كما يجب عليه أن يخرج من عزلته ويتعايش مع بني رحمة ووطنه، فذلك أصلح له جسديا ونفسيا كما يقيه خطر الوقوع ضحية للجريمة، كما يجب عليه أن يعتدل في إنفاقه فلا يجعل يده مغلولة إلي عنقه ولا يبسطها كل البسط، فلا يقتر ولا يسرف وإنما يكون بين ذلك قواما. وإذا كنا قد رأينا أن الإفراط في الريبة والتوجس يمكن أن يلفت الأنظار إلي من يتسم به، فإن التفريط في الحرص والمبالغة في الثقة يمكنها وضع الشخص في مواجهة الخطر، وهو في غفلة من أمره، فلا يري في الجاني المحتمل مثار شك أو موضع ريبة، نظرا لأن الثقة تبدد الحذر، وتذيب جليد الشك في النفس العامرة بها. ولعل في المثل السائر "حرص ولا تخون" ما يؤكد أن القسط بين هذا وذاك^(٦٥).

ثالثا: الوضع الاقتصادي للمجني عليه المحتمل

حظيت الحالة الاقتصادية للفرد بأهمية خاصة من المشتغلين بعلم المجني عليه في سياق بحثهم لعوامل وقوع الشخص ضحية للجريمة^(٦٦)، وقد خلصوا

من ذلك أن ثراء بعض الأفراد يجعلهم أكثر من غرهم عرضه لأن يكونوا ضحية لبعض الجرائم علي وجه الخصوص جرائم السرقة -وعلي وجه أخص سرقات المساكن- وما يتعرض له الأفراد من سرقة في هذا الصدد غالبا ما يكون مصحوبا بالعنف الذي يصل إلي درجة القتل في كثير من الأحيان.

ونسترعي الانتباه في هذا الصدد إلي أنه ولئن كان ثراء المجني عليه محل اعتبار الجاني في الجرائم التي ترتكب لأغراض مالية، فليس معنى هذا أن ضحايا السرقة وما يربط بها من جرائم القتل والإيذاء هم من أثرياء الناس، فقد لاحظ الدكتور عزت عبد الفتاح من خلال دراسته لعينه من ضحايا القتل بدافع السرقة أنهم لم يكونوا جميعا من الأثرياء، فمعظم الضحايا لم يكونوا أحسن حالا من الجناة الذين قاموا بالاعتناء عليهم، فهؤلاء الجناة كانوا يقاسون حالة اقتصادية سيئة، وكانوا يعتقدون أن ضحاياهم -إما لعلاقتهم بهم وإما لسلوك الضحايا -علي قدر من الثراء^(٦٧). ويتعين ألا يغرب عن البال في هذا الصدد أن الفرد، من خلال تصرفاته، قد يوحى للجاني المحتمل بأنه ثري رغم أنه ليس كذلك في الواقع، وقد يوقى هذا الاعتقاد للجاني إلي درجة اليقين إذا كان الجاني علي علاقة بالمجني عليه محيط بدخله ومصروفاته، وكنا قد أوردنا فيما سبق الإفراط في الحرص والبخل ودورهما في لفت نظر الجاني إلي ثراء المجني عليه^(٦٨).

ومما تجدر الإشارة إليه أن الأثرياء وأطفالهم كثيرا ما يقعون ضحايا جرائم الخطف بقصد احتجازهم كرهائن والحصول علي فدية مالية للإفراج عنهم. ويشير سنرلاندي إلي أنه "حوالي سنة ١٩٣٠ انتشر اختطاف الأثرياء من أفراد الطبقة العليا بشكل واسع بمعرفة المحترفين من المجرمين بغرض الاستيلاء علي

الفدية، وقد بلغ من انتشار الموضوع أن الصحف أعلنت عن مولد جريمة جديدة، ومع أن اختطاف الأشخاص الأثرياء ذوي الاعتبار بقصد الفدية قد وقع في الولايات المتحدة قبل هذا التاريخ، فإن شيوع الجريمة زاد في ذلك الوقت، ولم يكن الاختطاف بقصد الفدية أو بقصد أهداف أخرى شيئا جديدا، ولكن الشيء الوحيد الجديد كان أهمية الضحايا^(٦٩). ويمكن أن نذكر أمثلة لذلك باختطاف « ألد ومورو » رئيس الوزراء الإيطالي في ١٦/٣/١٩٧٨، واختطاف المليونير البلجيكي « البارون إيمان » من أمام منزل في باريس يوم ٢٣/١/١٩٧٨ ودفعت أسرته ٨ مليون دولار فدية للمختطفين، واعتادت منظمة بادر - ماينهوف الألمانية اختطاف رجال الأعمال وطلب فدية للإفراج عنهم، من ذلك اختطافها لرجل الأعمال الألماني "شلاير" يوم ٥/٩/١٩٧٧، وكذلك اختطاف مستر "هانيكن" المليونير الهولندي من أمام مكتبه في مساء ٩/١١/١٩٨٣ وطلب فدية أشيع أنها توازي عشرة ملايين دولارا تدفع علي شكل خليط من العملات الفرنسية والألمانية والهولندية والأمريكية^(٧٠). هذا غيض من فيض من جرائم خطف الأثرياء بقصد الحصول علي فدية. ولعل هذا هو ما أدى إلي انتشار التأمين ضد الاختطاف والفدية^(٧١).

ولا يفوتنا في النهاية أن ننوه إلي أن كبار السن تزداد نسبة وقوعهم ضحية للجريمة بقدر ثرائهم وعزلتهم، علي النحو الذي أوضحناه فيما سبق.

ونعتقد أنه لوقاية الفرد الثري من الوقوع ضحية للجريمة يجب عليه زيادة الحيطة والحذر واتخاذ إجراءات الأمن والحراسة المناسبة والتي تقيه من خطر السرقة أو الخطف بقصد الحصول علي فدية، كما يجب عليه أن يحجم عن

التفاخر غير المبرر بما ينعم به من مظاهر ثراء حتى لا يلفت نظر الجناة المحتملين إليه.

رابعاً : الوضع الاجتماعي للمجنى عليه المحتمل:

أثبتت دراسات علم الجنى عليه^(٧٢) أن الوضع الاجتماعي للفرد من العوامل المساعدة علي وقوع الفرد ضحية للجريمة، نظراً لارتباط الفرد بنمط حياتي معين، وانتماء عقائدي وخلفية ثقافية معينة، في مجتمع يمجج بالتفاوت الطبقي بين الفئات الاجتماعية المختلفة التي يتكون منها، كما يحوي أجناس عرقية متعددة.

فئة المهاجرين والأقليات العرقية والدينية معرضون أكثر من غيرهم لخطر الجريمة. فالمهاجر قد يثير نشاطه التنافسي عدااء الآخرين، كما أن الصعوبات التي يلاقيها في التكيف مع المجتمع الجديد قد يعرضه لجرائم النصب والاحتيال من جانب الجناة الذين يدركون الموقف المضطرب للمهاجر ويقومون باستغلاله^(٧٣).

كذلك قد يقع الفرد ضحية للجريمة بسبب انتماءاته العقائدية أو العرقية، أو لموقفه من قضايا المجتمع الذي يعيش فيه، لصعوبة التكيف مع هذا المجتمع، فضلاً عن الأساليب العنصرية و الاضطهادية التي يمارسها السكان الأصليون ضدهم^(٧٤). ويمكن أن نذكر أمثلة عديدة لذلك: فالأغلبية السوداء في جنوب أفريقيا - قبل تولي الرئيس مانديلا- كانت مضطهده من فئة الأوربيين البيض عندما كانوا سدنة الحكم. كذلك ما لاقاه وما يلاقيه حتى الآن الزوج في أمريكا، آخرها ما وقع لهم مؤخرًا في لوس أنجيلوس ، وقد أشار البعض^(٧٥) إلي دراسة أجريت في مدينة نيويورك تبين منها أن الشخص الأسود في نيويورك

تزداد احتمالات تعرضه للقتل الجنائي ثماني مرات عن الإنسان الأبيض الذي يسكن نفس المدينة. وما يذكر بكل الحزن في هذا الصدد ما تلاقيه الفئات المسلمة من اضطهاد في جميع أنحاء العالم، كالذي يحدث للمهاجرين الأتراك بألمانيا والمهاجرين العرب بفرنسا، والاضطهاد الذي تعرض له الأقليات المسلمة في بلغاريا والفلبين والهند ومسلمو كشمير ومسلمو روسيا وما حولها من دول الاتحاد السوفيتي الغابر^(٧٦)، وما يلاقيه مسلمو البوسنة والهرسك وكذلك مسلمو ألبان كوسوفو علي أيدي الصرب الخنازير من إبادة جماعية واغتصاب للإناث (حيث تجاوز عدد الضحايا مئات الآلاف كما ذكرت وسائل الإعلام). أما العرب في الأراضي المحتلة - خاصة الفلسطينيين- فإن الإسرائيليين يسومونهم سوء العذاب، ولك الله يا أمة الإسلام. ولا يفوتنا أن نوه في هذا الصدد إلى ما يلقاه الأكراد في العراق وإيران وتركيا من اضطهاد عرقي. كذلك قد يقع بعض الكتاب أو المفكرين ورجال الدين ضحايا لجرمة القتل أو الاضطهاد نتيجة لما يبدونه من آراء حول القضايا العامة في مجتمعاتهم.

كما لاحظ البعض^(٧٧) أن فئة غير المتزوجين -عزبا ومطلقين- هي أكثر الفئات تعرضا للجريمة بعكس فئة المتزوجين. فقد تبين من عينة الدكتور عزت عبد الفتاح أن هناك اثنتي عشرة حالة من الضحايا عذبا ومثلهم أرامل ومطلق واحد وأربع حالات متزوجين منفصلين عن أزواجهم^(٧٨). فإذا علمنا أن عينة الدراسة كانت تشمل واحدا وخمسين ضحية تعرضوا لجرمة القتل بدافع السرقة اتضح لنا ما تنطوي عليه الحالة الاجتماعية من منظور الزواج من خطورة الوقوع ضحية للجريمة، ولعل مرد ذلك طابع الحياة الذي يجياه غير المتزوج وما يكتنف هذه الحياة من وحدة يستغلها الجناة استغلالا جيدا في ارتكاب جرائمهم ضد هذه الفئات دون سواها.

ولو قاية الفرد نفسه من الوقوع ضحية للجريمة في مثل هذه الأحوال عليه العمل جاهدا للقضاء علي العامل المسبب لوقوع ضحية للجريمة : فيتخذ له شريكا في الحياة حتى لا يعيش وحيدا فيفقد مصدرا مهما للحماية، وعليه إذا ما هاجر إلي بلد غير موطنه أن يعمل في البداية علي التعرف علي ثقافة وعادات وتقاليده المجتمع الجديد الذي سوف يتعامل مع أفرادهم. أما ضحايا العنصرية والاضطهاد فعليهم الجهاد والمرابطة حتى يصلوا إلي هدفهم المنشود في الاستقرار والسلام الاجتماعي وليعلموا أن الأمل غالبا ما ينبثق من رحم الأمل، وأنه مهما طال الليل فإن الفجر من رحم الظلماء مسراه.

المبحث الثاني

دور المجني عليه المحتمل في وقاية نفسه بعدم مساهمته في الجريمة ضده

تمهيد وتقسيم:-

"إن القتل ليس بريئا من جريرة مقتله، والمسروق لا يسلم من اللوم علي ما سرق منه، والصالح لا يخلو من الذنب علي ما أتاه الأشرار، وطاهر اليد لا ينجو من الذنب من رجس الأثيم، أجل، كثيرا ما يكون الجاني ضحية المجني عليه.... وإن أحدكم ساق إلي ساحة القضاء زوجة خائنة، فليضع قلب زوجها أيضا في الميزان، وليسر روحه بالقاييس، ومن أراد منكم أن يجلد الجاني فليمتحن سريرة المجني عليه^(٧٩)..."

حقا إن الجريمة في كثير من الأحيان لا تخلو من دور يلعبه المجنى عليه في مرحلة من مراحلها. ولهذا تغيرت النظرة التقليدية، التي كانت مستقرة في الأذهان، بأن الجريمة اعتداء من جان ضد مجني عليه برئ لا علاقة له بحدوث الجريمة. ولقد بدأ هذا التغيير علي يد أحد أوائل الباحثين في علم المجنى عليه^(٨٠)، والذي لفت الأنظار إلي بعض أنماط الضحايا المحتملين الذين يساهمون بطريقة أو بأخرى في الجريمة. ولقد حاول البعض تحديد مفهوم الجريمة التي يتورط فيها المجنى عليه بأنها "الجريمة التي كان من الممكن ألا تقع، لو أن المجنى عليه لم يأخذ المبادرة في القيام بعمل أو الامتناع عن عمل أثار الجاني أو حفزه علي ارتكابها"^(٨١). ولقد تابعت الآراء لتتقح الفكرة السابقة والتي تشير إلي تورط المجنى عليه في حدوث الجريمة^(٨٢).

ولا شك أن عرضنا لدور المجنى عليه في وقوع الجريمة ذا أهمية بالغة علي صعيد وقاية المجني عليه المحتمل من الانزلاق في وهاد الجريمة، لأن فهم سلوك المجني عليه والأدوار المختلفة التي يسهم بها ويكون من شأنها تهيئة الفرصة الإجرامية، سوف يساعد أجهزة مكافحة الجريمة علي اتخاذ التدابير والوسائل الوقائية المناسبة والأكثر فاعلية في مواجهة الجريمة والحيلولة دون وقوعها واحتواء آثارها إذا وقعت^(٨٣). ثم إن ذلك سوف ينير الطريق أمام المجني عليهم المحتملين فيعملون علي وقاية أنفسهم من الوقوع ضحايا لجرائم هم السبب في خلق فكرتها أو خلق الموقف الإجرامي الذي يغدون ضحايا فعليين له.

ولا يخفي علي ذي بصر أن الجريمة لا تقع دفعة واحدة، بل تمر بمراحل، فهي تبدأ بفكرة تداعب ذهن الجاني، فإذا استقر عزمه عليها رسم خطة تنفيذها

وأعد العدة لذلك، ثم يشرع في تنفيذها^(٨٤). المجنى عليه يمكن أن يكون له دور ملحوظ في كل مرحلة من هذه المراحل، ونوضح دور المجنى عليه في الجريمة الواقعة عليه علي النحو التالي:-

المطلب الأول : القضاء علي دور المجنى عليه المحتمل في مرحلة ما قبل البدء في التنفيذ.

المطلب الثاني: القضاء علي دور المجنى عليه المحتمل في مرحلة البدء في التنفيذ.

المطلب الأول

القضاء علي دور المجنى عليه المحتمل في مرحلة ما قبل البدء في تنفيذ الجريمة

تمهيد وتقسيم:-

أتينا في مناسبة سابقة علي دراسة العوامل التي تجعل من الفرد ضحية للجريمة أكثر من غيره، إلا أن تلك العوامل رغم ما تؤديه من دور مهم في قسمة الفرصة الإجرامية الواقعة علي الشخصية المنطوية علي عامل من هذه العوامل، ليست وحدها هي التي تعرض من تتوالى فيه لخطر الجريمة، بل الأمر يتطلب في بعض الأحيان أن يأتي الفرد سلوكا يعزز به قابليته للوقوع ضحية للجريمة.

وقد يكون من شأن سلوك الفرد أن يزيد من القوة الدافعة علي ارتكاب الجريمة، أو علي العكس يقلل من القوة المانعة من ارتكاب الجريمة في نفس الجاني، وقد يتجاوز سلوك المجنى عليه ذلك ليقوم ببث فكرة الجريمة لدي الجاني أو يقوم بلفت نظر الجاني إليه رغم أن الجاني لم يفكر في الجريمة من قبل، فيقوم المجنى عليه بدور الموحى أو الملهم بفكرة الجريمة للجاني. ونتناول ذلك من خلال الخطة التالية:

الفرع الأول: سلوك المجنى عليه المحتمل وتأثيره علي قوة المانع لدي الجاني.

الفرع الثاني: دور المجنى عليه المحتمل في بث (خلق) فكرة الجريمة لدي الجاني.

الفرع الأول

سلوك المجنى عليه المحتمل وتأثيره علي قوة المانع لدي الجاني
أولاً: مضمون الفكرة:

يقرر علماء الإجرام^(٨٥) أن الجريمة في الظروف العادية تقع كمحصلة لعملية تفكير قد تطول أو تقصر في ذهن الجاني، تتصارع خلالها قوتان تعتمل بهما نفس الجاني، القوة الأولى هي قوة الدافع إلي ارتكاب الجريمة، وتمثل هذه القوة في الغرائز الأساسية لدي الإنسان - كغريزة البقاء وغريزة الاقتناء وغريزة التناسل وغريزة القتال والدفاع وما إلي ذلك من غرائز أساسية - أما القوة الثانية فهي قوة المانع من الجريمة، وتمثل هذه القوة في الغرائز الثانوية لدي الإنسان - كغرائز حب الخير وكرهية الشر والإحساس بالرحمة

والأمانة وما إلى ذلك من غرائز ثانوية - وتقع الجريمة إذا تغلبت القوة الدافعة على القوة المانعة. ولا يخفى أن حظ الإنسان من القوتين يتباين من شخص إلى آخر، بل وفي نفس الشخص تبعاً للظروف والمواقف التي يتواجد فيها.

ويقرر العلماء أن ضحية الجريمة قد يأتي من التصرفات ما يجعل الجريمة في نظر مرتكبها غير مستنكرة، فيقل المانع من الجريمة في نفس الجاني، وقد يتورط المجني عليه في سلوك من شأنه إثارة قوة الدافع لدي الجاني، فتعمل نفس الجاني بصراع بين قوة الدفع وقوة المنع وتكون الغلبة للأولي، وفي كلتا الحالتين يكون المجني عليه بتصرفه قد أتاح المجال لتغلب الدافع على ارتكاب الجريمة، فيستقر عزم الجاني على فكرتها، ويصمم على تنفيذها^(٨٦).

ولا يخفى أن قوة المانع من الجريمة ترتبط لدي الجاني بمدى إمكانية تبرير السلوك المكون لها من وجهة نظره، فكلما كان السلوك مبرراً أو قابلاً للتبرير قلت حدة المانع من الجريمة لدي الجاني. إن الجاني كغيره من الناس كثيراً ما ي قلب فكرة الجريمة في خلدته بين الإقدام والإحجام، وعادة ما يلتمس المبرر السانح لتجاوز قوة المانع من الجريمة في نفسه، فيسعى إلى إقناع نفسه بأن ما يجول بخاطره تبرره الظروف. وكثيراً ما يرتبط تبرير الجاني لجرمه بالمجني عليه المزمع اختياره، فقد تتيح تصرفات المجني عليه وشخصيته الإحساس لدي الجاني بأن المجني عليه شئ قليل القيمة وحقير، أو أن الفعل لا يلحق به ضرراً أو أذى، أو يقنع الجاني نفسه بأن ما حل بالمجني عليه هو من قبيل العدل والإنصاف لأنه جزاء عادل لسوء سلوكه، وكثيراً ما يساهم المجني عليه في إتاحة هذا الإحساس للجاني، الأمر الذي يجعل عمل الجاني مبرراً في دخيلة نفسه، فيقدم على ارتكاب جريمته وهو غير هباب بل ومرتاح البال والضمير^(٨٧).

ثانيا: نماذج لبيان تأثير سلوك المجنى عليه علي قوة المانع لسدي

الجاني:

١ - الإهمال والإغراء وحب الظهور:

من الأمثلة التقليدية التي تساق عادة لبيان أثر سلوك المجنى عليه في دفع الجاني إلي ارتكاب الجريمة، لما يحدثه هذا الأثر من اختلال في التوازن بين قوة الدافع علي الجريمة وقوة المانع منها في نفس الجاني، هو الإهمال الشخصي أو عدم الاكتراث وعدم المبالاة بالأخذ ببعض احتياطات الأمن الضرورية، كعدم غلق الأبواب والنوافذ في المساكن أو في السيارات، وعدم الأخذ بالأساليب الحديثة للإنذار رغم ضرورة ذلك^(٨٨). فذلك الإهمال يقوم بدور الإغراء للجاني المحتمل ويشجعه علي السرقة حيث تقل قوة المانع لديه من ارتكاب الجريمة. من قبيل الإغراء علي السرقة أيضا ما يقوم به أصحاب بعض المحلات التجارية من عرض بضائعهم بطريقة مغرية وجاذبة للشراء، لكنها في غياب الرقابة والحماية تفري وتجذب اللصوص المحتملين لسرقتها^(٨٩). أما دور الإغراء في جرائم العرض فيتمثل فيما يسمى بحب الظهور حيث تبالغ النساء والفتيات في التبرج والتزين، وإبداء مالا يجوز إبداءه للآخرين، أو يخرجن ليلا فرادي، ويسلكن دروبا غير آمنة، فكل ذلك يخل من قوي التوازن التي تعتمل بها نفس الجاني، فيندفع إلي الاعتداء علي عرضهن أو حياتهن^(٩٠).

٢ - الرضا بوقوع الجريمة أو طلبها:

إذا كان عفو المجنى عليه وتصالحه مع الجاني بعد ارتكابه الجريمة يزيل أو علي الأقل يخفف من شعور الجاني بالندم وتبكيه الضمير، ويهدئ من نفسه

ويريح باله، فإن الرضا السابق أو الموافقة بوقوع الجريمة الصادر من المجنى عليه المحتمل يشجع الجاني المحتمل علي ارتكاب جريمته، ويحد من الموانع التي تعتمل بها نفس الجاني والتي -أي الموانع- قد تعوق عن إتيان جرمه، فالرضا السابق لا يولد الإحساس بالإثم كمانع أدبي لدي الجاني من السلوك الإجرامي^(٩١). فالمرأة التي تطلب من الطبيب أن يقوم بإجهاضها وتبذل قصارى جهدها في التوسل إليه، بصورة تفقد الموانع معها قدرتها علي الوقوف في مواجهة دوافع ارتكاب الجريمة، فتقع الجريمة نتيجة لتأثير موقف المجنى عليه علي قوة المانع لدي الجاني. كذلك فإن رضا الشخص بإجراء التجارب عليه، والتي يحتمل أن يلقي حتفه نتيجة لها، يقلل من المانع عليها لدي الجاني^(٩٢). وتوسل الحدث إلي بئاع المشروبات الكحولية بتقديم شئ منها له رغم حظر القانون ذلك، يؤثر علي المانع لدي الجاني. ورضاء فتاة أقل من ١٦ سنة بمواقعتها يؤثر علي المانع من الجريمة. ومن أكثر الأمثلة شيوعا في هذا الصدد هو طلب المريض والذي يعلن مرضا عضالا مینوسا من شفائه من طبيب أو ذويه تخليصه من آلامه واستئصال شأفة العذاب بإنهاء حياته، وهو ما يقال له "قتل الرحمة أو القتل بدافع الشفقة".^(٩٣)

٣ - استشارة واستفزاز المجنى عليه المحتمل للجاني:

قد يقوم المجنى عليه المحتمل باستشارة الجاني فيولد لديه حالة من الغضب والثورة العارمة تزل الخلل بالتوازن القائم في الشخصية بين القوة الدافعة إلي الجريمة وبين القوة الحائلة دونها -والتمثلة في خشية العقاب في الدنيا أو الجحيم في الآخرة- فيكون رد فعل الجاني الطبيعي ضد ما صدر من المجنى عليه المحتمل هو ارتكاب الجريمة ضده. فالاستفزاز يخفف من حدة المانع من الجريمة بصورة

واضحة والأمثلة علي ذلك كثيرة كمبادرة المجني عليه بسب الجاني أو الاعتداء عليه، وكاستفزاز الزوجة بخيانة زوجها فتدفعه دفعا إلي التضحية بها، علي أن الاستفزاز الصادر من المجني عليه وإن كان ذا علاقة بتقليل المانع من الجريمة في نفس الجاني، إلا أن علاقته بمرحلة تنفيذ الجريمة أوضح علي النحو الذي سنبينه عما قريب.

٤ - أمثلة لسلوك المجني عليه المحتمل الذي يجعل الجريمة مبررة في نظر مرتكبها.

قلنا إن سلوك المجني عليه المحتمل قد يجعل الجريمة غير مستكبرة في نظر الجاني، وقلنا إنه كلما كان السلوك مبررا أو قابلا للتبرير قلت حدة المانع من الجريمة لدي الجاني. فقد يخال الجاني المحتمل أن المال الذي أهمل صاحبه في المحافظة عليه لا مالك له، فيدفعه ذلك للاستيلاء عليه. ورضا الزوج السابق بارتكاب زوجته الزنا مع شخص أو أكثر، كقيل أن يرر للجاني ارتكابه لجريمته مع هذه الزوجة. والمرأة التي تحترف الدعارة، يراها الجاني امرأة لا أهمية لعرضها حيث جعلته سلعة تقدمها لكل طالب متعة لقاء ثمن معلوم، ومن ثم لا يتردد في معاشرتها رضيت بذلك أم لا^(٩٤). كذلك فإن سلوك الشخص الذي لا يتسم بالشرف والأمانة ومن ثم يحتقره المجتمع، فإن ذلك كاف لتبرير العدوان عليه، فقد يستغل الجاني رغبة المجني عليه في الفوز بصفقة ما أو بتحقيق مكسب معين، من ذلك طمع المجني عليه في شراء ما يظن أنه ذهب بثمان بخس يتظاهر النصلب باضطرابه لقبوله نتيجة ظروف قهرية، ثم يكتشف المجني عليه -الذي أراد استغلال حاجة الجاني- أنه وقع ضحية لذلك^(٩٥). وقد يرر الجاني جريمته بأنها الجزاء الأوفى والعادل لسوء سلوك المجني عليه، فيجد الجاني أن سلوكه مبرر من

وجهة نظره، وأنه لم يأت شيئا نكرا. من ذلك الشخص الذي يهدد الجاني بإثارة فضيحة إن لم يقدم للمهدد مال يسكته، فمطاردة الجاني للمجنى عليه في هذا الصدد قد تنقلب وبالا عليه بأن يصبح هو الضحية. ^(٩٦) كذلك قد يكون سلوك الأب القاسي مبررا لإقدام الابن علي قتله، فيري الابن أن لا مناص من الخلاص من أبيه الذي لم يأل ج هذا في التنكيل به وبأمه ^(٩٧) نجد ذلك أيضا في القتل الذي يقع من القواد علي الداعرة، إذا حاولت فكاكا من سطوته، أو من الداعرة علي القواد لأنه يسي معاملتها واستغلالها أو بدافع من الفيرة. ^(٩٨) ومن الجرائم المبررة في نظر مرتكبها بالنظر إلي سلوك المجنى عليه جرائم القتل العاطفي، حيث يري الجاني أن ضحيته مذنب ويستحق ما حاق به من عقاب، فيفقد الجاني بذلك تأثير القوي الأخلاقية والاجتماعية المانعة من الجريمة، ويتراءى له كما لو كان يمارس نوعا من السيادة في معاقبة ضحيته، بل يصل به الأمر حدا يجعله يبرر القتل باسم العدالة ^(٩٩). وقد يسرق عامل في متجر أو مصنع، ويبرر ذلك أن صاحب المتجر أو المصنع يستعملهم بثمن بخس، ولا مندوحة من أن يأخذوا حقوقهم بأيديهم ^(١٠٠) ففي كل هذه الأمثلة وما إليها يكون سلوك المجنى عليه مبررا للجاني لارتكاب جريمته، فيفقد تأثير قوة المنع من الجريمة لديه، فتقع الجريمة تبعا لذلك.

ولوقاية المجنى عليه المحتمل نفسه من خطر الجريمة، عليه ألا يتورط في تصرفات أو مواقف يكون من شأنها الهبوط بقدرة القوة المانعة من الجريمة في مواجهة القوة الدافعة للجريمة، فتقع الجريمة نتيجة لتغلب هذه القوة الأخيرة، والذي يكون غالبا بفعل سلوك الضحية المحتمل.

وبعد أن بينا كيفية وقاية المجنى عليه المحتمل نفسه من وهساد الجريمة،
بالقضاء علي تورطه في الجريمة والمؤثر علي قوة المانع لدي الجاني، ننقل لبيان
دوره في القضاء علي تورطه في الجريمة بعدم بث (أو خلق) فكرة الجريمة لدي
الجاني المحتمل.

الفرع الثاني

القضاء علي دور المجنى عليه في خلق فكرة الجريمة لدي الجاني

أولا : مضمون الفكرة:

غني عن البيان أن الجريمة -في الظروف العادية- تتخلق فكرة تراود
ذهن الجاني المحتمل حتى يستقر عزمه عليها، وهذه الفكرة لا تنشأ من فراغ ولا
تخلق من عدم ولا ترد عفو الخاطر، بل هي نتيجة إيماءات ومؤثرات خارجية
تكتنف في بلورتها أو إثارتها، ولعل أهم هذه المؤثرات ما يتعلق بشخصية المجنى
عليه المحتمل وتصرفاته. ففكرة الجريمة لا تعود إلي الجاني فحسب، بل كثيرا ما
يقوم المجنى عليه المحتمل بدور الملهم^(١٠١)، من خلال ما تنطوي عليه شخصيته
من سمات تجعله قابلا للوقوع ضحية للجريمة -والتي تناولناها في المبحث الأول
من هذا الفصل- أو من خلال سلوك الضحية المحتمل وتصرفاته التي تبث فكرة
الجريمة بنا لدي جان محتمل، والتي سوف نتناولها في هذا المقام، لبيان دور المجنى
عليه في وقاية نفسه من وهاد الجريمة بعدم التورط في سلوكيات توحى بفكرة
الجريمة للجاني أو تجذب نظره.

فرغم أن مظاهر قابلية الشخص للوقوع ضحية للجريمة تلعب دورا مهما في وقوع من ألت به في مهاوي الجريمة، إلا أنها ليست كافية - في معظم الأحوال - لتعرض من تتوافر فيه هذه المظاهر للوقوع ضحية للجريمة، بل لابد أن يقترن هذا المظهر أو ذاك بإتيان صاحبه سلوك يعزز قابليته للوقوع ضحية. فقد يجذب سلوك المجني عليه المحتمل انتباه الجاني المحتمل إليه - والذي راودته فكرة الجريمة سابقا - وقد يوحى تصرف المجني عليه المحتمل إلى شخص لديه استعداد إجرامي بفكرة الجريمة إليه في وقت لم تكن راودته من قبل. ولوقاية المجني عليه المحتمل نفسه من التحول إلى مجني عليه فعلي عليه ألا يتورط في سلوك يلفت نظر الجناة المحتملين إليه، أو ييث فكرة الجريمة إلى هؤلاء الجناة.

ثانيا: نماذج لبيان سلوك المجني عليه المحتمل في بث فكرة الجريمة

لللجاني:

كنا قد أشرنا من قبل إلى المجني عليه الذي تم الاعتداء عليه وهو مخمور، فذلك المجني عليه قد أوحى للجانبي من خلال تصرفاته التي تمثلت في: شرب الخمر الذي يذهب بعقله وقوته البدنية، مما يجعل مقاومة أي اعتداء يوجه إليه ضعيفة بل وربما معدومة، ثم إعلانه للحاضرين بالحنة أنه يحمل مبلغا من النقود، هذا الإعلان الذي تم من خلال دفعه قيمة ما احتساه من خمر، فأوحت هذه التصرفات إلى الجاني بفكرة الاعتداء عليه وسلب ما يحمل من أموال. فهذا سلوك يوضح بجلاء دور المجني عليه في بث فكرة الجريمة إلى ذهن الجاني، رغم أن هذا الأخير لم يدر بخلده لحظة دخوله الحانة فكرة الاعتداء علي أحد.

كما قدم الدكتور عزت عبد الفتاح^(١٠٢) مثالا عمليا - استقاه من ملفات القضاء الجنائي - للحالة التي يكون المجني عليه فيها هو من أوحى بفكرة الجريمة إلى الجاني من خلال ما أقدم عليه من سلوك، وتتلخص وقائمه في أن سيدة مسنة، أرادت عبور الشارع إلى مترها علي الناحية الأخرى من الشارع، فلم تستطع من ازدحام الشارع بالسيارات، فهب لمساعدتها أحد المارة، تصادف وجوده علي مقربة منها، فشكرته بامتنان بعد أن أوصلها إلى هدفها بسلام، وتقديرا لشهامته دعته إلى احتساء القهوة في بيتها، فقبل عرضها، وحتى هذه اللحظة لم تكن فكرة قتلها واردة له علي الإطلاق، لكن وما إن وطئت قدماه عتبة بيتها، حتى أدرك -من خلال ديكور المنزل- أن مضيفته علي قدر عال من الثراء، وعلم أنها تعيش بمفردها من خلال ما تنامي إلى سماعه من كلمات مضيفته أنها مضطرة لعمل القهوة بنفسها لأنها تعيش وحيدة، وهنا قفزت فكرة قتلها والاستيلاء علي أموالها إلى ذهنه وعقد العزم علي تنفيذ ذلك، فحنقها وقام بسرقتها. واضح لأدبي تأمل أن سلوك المجني عليه والمتمثل في اصطحابها إلى بيتها شخصا غريبا ، لا تعرف عنه أكثر من كونه ساعدها علي عبور الطريق منذ لحظات، وهي العليمة بظروفها التي تجعل منها فريسة سهلة المنال، فهي مسنة مما يجعلها ضعيفة كما أن أنوثتها تزيدها ضعفا ثم وحدتها تفقدتها الحماية التي توفرها لها العيشة مع آخرين يدافعون عنها، كل ذلك أوحى للجاني بفكرة الاعتداء علي السيدة واغتنام أموالها.

كما قدم الدكتور محمد برهوم^(١٠٣) مثالا عمليا آخر -استقاه من ملفات القضاء الجنائي الأردني- تلخص وقائمه في أن أحد الصاغة قد غرر بفتاة جامعية كانت تتردد عليه لشراء واستبدال ح ليها الذهبية، ونكث بوعدده في الزواج منها بعد أن قضى وطره منها وأفقدتها عذريتها، وعمد إلي نقل عمله

إلى محافظة أخرى للهرب من مطالبتها له بالزواج، بل وعندما أدركت محل عمله الجديد قطع الطريق عليها بزواجه من غيرها. وبعد فترة قاسية رزحت الفتاة خلالها تحت وطأة الألم النفسي، وخشية التصاح أمرها، أمكنها التغلب على محتها وارتبطت بشاب تفهم ما اعترى حياتها من صعاب، ورغم اكتشافه لعدم عذريتها فقد تمسك بها، واتفقا معا على كتمان الأمر ودرء الفضيحة. وتمسر الأيام في سعادة بين الزوجين لا يعكر صفوها شئ، إلى أن حدث ما لا يختر علي بال الفتاة، فقد علم الحبيب الأول بخبر الزواج الميمون، فسارع بالاتصال بالفتاة طالبا منها استئناف ما كان بينهما من غرام، ورفضت الفتاة ذلك ورجته أن يتركها تهنأ بالوفاء لزوجها الذي سترها، إلا أن الصائغ أخذته العزة بالإثم فرفض ذلك وهددها بإبلاغ زوجها بأنها مازالت علي اتصال جنسي به، إذا لم ترضخ لمطلبه صاغرة، ونفذ الرجل تهديده وأبلغ الزوج بما قال، فاشتط الزوج غضبا وثار ثورة عارمة انتهت بطلاق الزوجة. وهنا قررت الفتاة في التو الانتقام من الصائغ الذي جلب لها التعاسة في الأولى والآخرة، وأعدت العدة لذلك فأحضرت مسدسا وحشته بالرصاص، واستدرجت المجنى عليه إلى مكلك آمن، بزعم رأب ما انفصم من عري الجنس بينهما، وأفرغت في قلبه خمس رصاصات أردته قتيلًا. ففي هذا المثال نجد أن سلوك المجنى عليه قد دفع الجانية إلى التفكير في قتله، لأن تصرفاته قد جرت عليها شقاء عظيمًا .

ومن النماذج التي ترسم صورة واضحة لسلوك المجنى عليه الذي يوحى للجاني بفكرة الجريمة، يمكن أن نشير إلى حالة الاغتصاب التي تتم لمسافرة متطفلة تتبع في سفرها طريقة « الأوتوستوب » : " فمن يوافق علي اصطحابها، لم يفكر في البداية في اغتصابها، إلا أن سلوكها قد يوحى إليه بذلك، إما لاعتقاده بأن هذه الفتاة بسلوكها هذه الطريقة في السفر لا تري غضاضة في

إقامة علاقة جنسية مع من يرافقتها، أو نتيجة لحركاتها بجواره وما يكتنفها من ميوعة وتبسط - حقا قد لا تكون قاصدة بهذه الحركات جذب نظره لمواقعها، بل تتلطف وتعامله لحسن صنيعه بها إذ أوصلها - فهذه الحركات قد تسمح له بالظن أن الفتاة غير عصرية وأنها فريسة سهلة المنال ساقها له الشيطان. فإذا فكر السائق في مرادها عن نفسها لهذا السبب أو ذاك، وعقد العزم علي قضاء وطره منها رضيت بذلك أم كانت له من الكارهين، فإن المجنى عليه في هذه الحالة تكون هي وحدها التي بثت أو أوحى بفكرة الجريمة للجاني^(١٠٤).

كما أشارت دراسة فريق من ضباط الشرطة المصريين^(١٠٥)، حول دور المجنى عليهم في جرائم هتك العرض والاغتصاب، إلي عدد من النماذج يكون سلوك المجنى عليه فيها هو الذي لفت نظر الجاني إلي المجنى عليه أو أوحى له بفكرة الاعتداء عليه. نذكر من ذلك نموذجا تلخص وقائعه في أن فتاة في الرابعة والعشرين من عمرها، علي قدر كبير من الجمال والتبرج، وترتدي ملابس شفافة وتنحسر عن مفاتها، توقفت بسيارتها في منتصف الليل بجانب شاب في منطقة الزمالك، سائلة إياه عن عنوان بمصر الجديدة، متوسلة إليه بأن يتكرم بمرافقتها حتى يدها عليها، فاستجاب لها. وما أن ولج السيارة حتى تأججت الرغبة الجنسية لديه وأوحى إليه سلوكها بأنها ترغب في المعاشرة الجنسية، فأمرها بالتوقف وفعل فعلته الشنعاء. فسلوك المجنى عليه ودوره في خلق فكرة الجريمة للجاني في هذا المثال من الواضح بمكان لا يحتاج معه إلي تعليق.

من خلال هذه النماذج نستطيع أن نقول في عبارة موجزة: إذا أراد المجنى عليه المحتمل وقاية نفسه من التحول إلي محني عليه فعلى، عليه ألا يتورط

في تصرفات أو يأتي سلوكا يقوي الدافع إلى الجريمة لدى الجاني المحتمل، أو يقلل من المانع من الجريمة لديه، وعليه أيضا ألا يقوم بتصرفات من شأنها أن تلتفت نظر الجاني المحتمل إليه أو توحى له بفكرة الاعتداء عليه، كل ذلك في المرحلة أو المراحل التي تسبق مرحلة البدء في تنفيذ الجريمة، والتي ستكون مدار حديثنا في المطلب التالي.

المطلب الثاني

القضاء علي دور المجنى عليه في مرحلتي البدء في تنفيذ الجريمة واتمامها. تمهيد وتقسيم:

لا يقف تورط المجنى عليه في الجريمة الواقعة عليه عند المرحلة السابقة علي وقوع الجريمة، بل قد يتورط أيضا في مرحلة تنفيذها بخلق الموقف (ليس الفكرة فحسب) الإجرامي الذي يقع ضحية له وذلك في لحظة البدء في تنفيذ الجريمة، وقد يقوم المجنى عليه بتسهيل مهمة الجاني لإتمام جريمته، فيزيح الصعوبات التي تواجه إتمام تنفيذ الجريمة.

ولتوضيح ذلك نبين في فرع أول دور المجنى عليه في مرحلة البدء في تنفيذ الجريمة، وفي فرع ثان دور المجنى عليه في مرحلة إتمام الجريمة.

الفرع الأول

دور المجنى عليه في مرحلة البدء في تنفيذ الجريمة

أولا: مضمون الفكرة

إذا كان الجاني هو من يخلق الموقف الإجرامي، أو يسمي إلي وجوده علي

الأقل، سيما في الجرائم التي تجول بخاطره مسبقا ويعقد العزم علي ارتكابها

فيعد العدة لذلك، إلا أن المجنى عليه في حالات أخرى قد يتسبب في إيجاد الموقف المناسب للبدء في تنفيذ الجريمة الواقعة عليه، أو علي الأقل يساهم من خلال سلوكه في منشأ الحدث الإجرامي، سيما في الجرائم الوقتية التي يكون ارتكابها وليد الموقف دون تصور أو تصميم سابق. "فخلق الموقف الإجرامي الذي تغدو فيه الجريمة ممكنة الوقوع قد يرجع إلي سلوك المجنى عليه، فهو غالباً ما يمثل أحد الشروط اللازمة لسنوح الفرصة أمام الجاني، بل ربما يكون سلوك المجنى عليه هو الدافع المباشر الذي يسوق الجاني إلي ارتكاب الجريمة"^(١٠٦).

ثانياً: أمثلة:

ففي مجال جرائم الاغتصاب مثلاً يمكن ملاحظة الدور الذي قامت به المجني عليها في وقوع الجريمة عليها، من خلال الدراسات العديدة التي أجريت علي ذلك^(١٠٧). فكثير من ضحايا هذه الجرائم يعجلن بالاغتصاب، إذا كان قد سبق منهن تصرفات جنسية تنذر بوقوع الجريمة، فقد توافق بالفعل المجنى عليها علي قيام علاقات جنسية مع الجناة، أو يعتقد الجناة أنهن لن يمانعن في ذلك، ولكنهن تراجعن قبل الفعل، أو لم يتجاوبن بشكل كاف عندما اقترح الجناة إنجاز العلاقة الجنسية. "ففي أحوال كثيرة وجه اللوم إلي المجني عليها لتسببها في قهور المغتصب، لأنها سمحت أو شجعت الأعمال التمهيدية الصادرة عنه، ثم عدلت عن المضي معه في اللحظة الأخيرة، أو لأنها دبرت للقاء الجاني في بيتها مع علمها بأنه لن يكون هناك شخص آخر معها، أو لأنها كانت قد عاقرت الخمر معه في حانة ثم غادرت الحانة معه بإرادتها، إلي غير ذلك من التصرفات"^(١٠٨) "ويروي (شولتز) قصة فتى التقى بفتاة في الرابعة عشرة من عمرها، واصطحبها إلي بيته حيث واقعها، و من الواضح من المعلومات التي

توفرت عن الواقعة أن الفتاة - كما يقول شولتز- كانت أكثر من متعاونة، فهي لم ترد علي الأسئلة التي وجهها إليها الفتي بشأن ذهابها معه إلي البيت وممارسة العلاقة الجنسية، بل لزمت الصمت، مما جعل الفتي يفهم أنها لا تمنع في القيام بما اقترحه، وفضلا عن ذلك فقد قبلت ما قدمه لها من سجاثر ورياب باعتبارها مقابلا لمضاجعته إياها، كذلك فقد رضيت بمبادلتة العناق والتقبيل لما ذهبوا إلي البيت، مما يدل علي تعاونها معه، ومن ثم فلا يصح أن تدعي أنها لم تكن تعرف شيئا عن الأمور الجنسية، أو عن نية الجاني في إقامة اتصال جنسي معها^(١٠٩). فالجنبي عليها في هذا المثال تورطت في خلق الموقف الإجرامي الذي راحت ضحية له.

وفي حالات أخرى تصل درجة مساهمة الجنبي عليه في الحدث الإجرامي إلي حد يفوق مساهمة الجاني نفسه، وذلك في الحالات التي يقوم الجنبي عليه فيها باستفزاز الجاني^(١١٠)، لأن الجنبي عليه بإثارته للجاني يعلم جيدا أن فعله قد يترتب عليه رد فعل عنيف من الشخص المستفز، ومن ثم فقد قبل مقدما التعرض لمخاطر السلوك الاستفزازي. فالجرائم المرتكبة نتيجة الاستفزاز لا تكون وليدة تفكير سابق أو تدبير مبيت، لكنها تنشأ نتيجة تصرف معين من الجنبي عليه يدفع الجاني إلي ارتكابها دفعا، في نفس اللحظة التي راودت فيها فكرها ذهن الجاني، دون أن تمنحه الظروف المحيطة فرصة لمراجعة نفسه بخصوصها، فتختلط مرحلة التفكير بمرحلة التنفيذ. فلم يترك سلوك الجنبي عليه للجاني فترة ذات بال، يتاح للروية فيها أن تخاطب الشهوة، ويصح للعقل أن يرد جماح الغضب، أو كما تقول محكمتا العليا (نعني محكمة النقض) في معرض اعتدادها بالاستفزاز في نفي سبق الإصرار السابق علي ارتكاب جريمة القتل "إن الذي أودى واهتيج ظلما وطغيانا والذي ينتظر أن يتجدد إيقاع هذا الأذى

القطيع به، لا شك أنه إذا اتجهت إرادته إلى قتل معذبه لأنها تتجه إلى هذا الجرم موتورة مما كان، مزعجة واجمة مما سيكون، والنفس الموتورة المرعجة هي نفس هائجة أبداً، لا يدع انزعاجها سبيلاً لها إلى التصبر والسكون حتى يحكم العقل - هادنا متزنا - فيما تتجه إليه الإرادة من الأغراض الإجرامية التي تتخيلها قاطعة لشفائها" (١١١).

فعادة ما يتسبب السلوك الاستفزازي الصادر من المجني عليه في وقوع جرائم الاعتداء على أشخاصهم، حيث يولد سلوك المجني عليه انفعالات حادة في نفس الجاني، الأمر الذي يدفعه في التو إلى الرد الذي يتمثل في صورة اعتداء على المجني عليه مصدر الاستفزاز (١١٢). نشاهد ذلك أيضاً في جرائم الانتقام باعتبارها مقابلة للشر بمثله أو بأشد منه. ومن يبادر إنساناً بسب علي أو غير علي فيقوم الجاني بالرد على المجني عليه بالسب أو أشد منه وهو الاعتداء على النفس. كذلك الشأن في حالة تجاوزات أفراد الشرطة مع المواطن مما يدفعه إلى القيام بأعمال اعتداء على أفراد السلطة أو إهانة أو مقاومة للسلطات. والمرأة التي تربطها علاقة غير مشروعة برجل، وتسعى لوضع حد لها، فتطلب بالحسنى استرداد كل ما يدل عليها من صور وخطابات، فيرفض العشيق ذلك بل ويهددها بفضح أمرها معه، قد لا تجد أمامها مندوحة من الاعتداء عليه لإخفاء علاقتهما. ولعل من أوضح الصور تجسيماً لما نحن بصدده، أن يفاجئ زوج زوجته وهي في أحضان غيره تعربد فيقوم بقتلها هي ومن يزن بها (١١٣).

ففي كل هذه الصور نلاحظ أن سلوك المجني عليه الاستفزازي قد أثار حفيظة الجاني بقوة وعنفوان، واعتمل في صدره شعور بالمذلة والهوان أدى إلى غضب عارم ورغبة جامحة في الانتقام، لمساهمة المجني عليه هنا ذات دور إيجابي

في منشأ الحدث الإجرامي، ولا تقف عند حد التقليل من قوة المانع في نفسي الجاني كما أشرنا من قبل.

ومن الجرائم التي يكون للمجني عليه دور ملحوظ في خلق الموقف الإجرامي الذي راح ضحيته هو ما يقال له « الجرائم المشروطة »^(١٤) وهي الجرائم التي تكون نيتها النهائية رهنا بسلوك المجني عليه ورد فعله في مواجهة السلوك الإجرامي، فسلوك المجني عليه في هذه الجرائم قد يحول دون وقوعها أو إيقاف سريانها - علي الأقل - إذا أحسن التصرف، ويلجأ الجاني إلي هذا النوع من الإجرام، كوسيلة للتهديد والابتزاز حتى يحصل علي مبتغاه من المجني عليه. فإذا أذعن ورضخ المجني عليه لطلبات الجاني مؤثرا السلامة فلا تقع الجريمة المشروطة، وأما إذا قاوم فهناك احتمالان: فإما أن تولد مقاومته مزيدا من العنف ضده ويضحى ضحية لجريمة أشد من التهديد، وإما أن تفلح المقاومة وتقدح في عدم إتمام الجاني لجريمته المشروطة. فسلوك المجني عليه إذن في الجرائم المشروطة قد يحول دون وقوع النتيجة المقصودة أصلا - في حالة نجاح المقاومة - وقد يجعل الجاني يكفي بتحقيقها - في حالة الاستسلام - وقد يجعله يتمادي في غيه فيرتكب جريمة أخرى وهي المشروطة مع جريمته التي خطط لها، في حالة فشل المقاومة.

ومن أمثلة الجرائم المشروطة القتل بدافع السرقة إذا رفض المجني عليه تسليم المال، وقتل المخطوف إذا لم يسلم ذوره إلي الخاطف الفدييه المطلوبة، وقتل المبتز الذي يضغط نفسيا علي الجاني بتهديده بإثارة فضيحة إذا لم يتقده مبلغا معينا أو يظفره بغم معين، وقتل الفتاة إذا لم ترضخ لرغبات المغتصب. والجدير بالذكر في هذا الصدد أن شركات الطيران قد تنهت إلي ما يمكن أن تلعبه مقاومة المجني عليه من دور في تغيير مسار السلوك الإجرامي في جريمة

اختطاف الطائرات فدرجت علي إلزام قاندي طائراهما بالرضوخ لأوامر المختطفين، وعدم مقاومتهم، حتى لا يعرضوا أنفسهم والركاب للخطر^(١١٥).

ولوقاية المجني عليه نفسه عليه ألا يتورط في مواقف وسلوكيات يكون لها دور حاسم في منشأ الحدث الإجرامي، وعليه أن يعي جيدا ما يحل بالجاني إذا أتى المجني عليه سلوكا استثاره أو استفزه، فربما بنفسه عن استفزاز الجاني حتى لا يقع ضحية لشورته العارمة. أما في مجال الجرائم المشروطة فعليه أن يحزم أمره بالمقاومة أو الاستسلام تبعاً لمقتضيات الموقف، واضعاً في اعتباره أن المقاومة في الأماكن المفتوحة والعامّة أكثر أمناً من المقاومة في الأماكن المغلقة، وأن المقاومة بالنهار أنجح من المقاومة ليلاً، وأن المجني عليه الفرد لا يحسن به أن يجابه عصبة من المجرمين وأن الجاني الوحيد يمكن لزمرة من الضحايا مقاومته، وأن مقاومة الأنثى للرجل تبدو أقل جدوى من تصدي الذكر للأنثى، ووقوف الصبي أو المسن في وجه شاب فتى قد يعد نوعاً من التهور، في حين يكون استسلام الرجل لطفل منحرف نوعاً من الضرب، وإن كان هروبه منه في بعض الفروض يعد سلوكاً حسناً. كما أن مقاومة جان بدون سلاح أيسر من مقاومة جان يحمل سلاحاً، وأن مقاومة باغ مخمور مأمونة العواقب عن مقاومة باغ غير مخمور، وأخيراً فإن عدم مقاومة الزوجة لزوجها أو الابن لأبيه أو التلميذ لأستاذه أمر محمود، بل إن الهرب في حالة التجاوز أيضاً محمود، علي عكس الأمر لو كان المعتدي غريباً^(١١٦).

بهذا نكون انتهينا من دراسة دور المجني عليه في مرحلة البدء في تنفيذ الجريمة، ومنتقل الآن لدراسة دور المجني عليه في مرحلة تمام الجريمة وذلك في الفرع التالي:

الفرع الثاني

دور المجني عليه في تسهيل إتمام الجريمة

أولاً : مضمون الفكرة:

نسترعي الانتباه منذ البداية إلى أنه ولئن كانت مظاهر قابلية الفرد للوقوع ضحية للجريمة - التي درسناها تفصيلاً فيما سبق - لها دور كبير في تسهيل مهمة الجاني عند قيامه بتنفيذ جرمته^(١١٧)، إلا أن ذلك لا يعني أن الضحية لا يتدخل بسلك إيجابي في تسهيل إتمام الجاني لبتغاه ، فكثيراً ما يتدخل المجني عليه لتسهيل مهمة الجاني وإزاحة العقبات التي تعترض إتمام الجريمة، فيرتكب الجاني جرمته بسهولة ربما لم يكن يتوقعها.

والجدير بالذكر أن المجني عليه المسهل لإتمام الجريمة قد غدا محط أنظار الباحثين^(١١٨)، والمجني عليه المسهل هو الشخص الذي يفغل عن اتخاذ الاحتياطات المعقولة التي تصعب مهمة الجاني في ارتكاب الجريمة، فهو الشخص الذي يتيح سلوكه للجاني الذي راودته فكرة الجريمة مسبقاً فرصة مواتية لإتمامها، فيفاجأ بتسهيلات كبيرة يقدمها له المجني عليه والتي بدونها كان يمكن أن يفشل في إتمام جرمته.

ثانياً: أمثلة:

إن المثال التقليدي الذي يضرب في هذا الصدد هو عن المجني عليه الذي يهمل في اتخاذ إجراءات الأمن التي يمكن أن تؤدي إلى فشل الجاني في إتمام جرمته، فالشخص الذي يحتفظ بمقتنيات ثمينة ونقود كثيرة في أماكن سهلة المنال، يتيح للجاني فرصة مناسبة لإتمام جرمته، حيث يفاجأ الجاني بتسهيلات

كثيرة يقدمها له المجني عليه عن طريق إهماله، ويزيل من طريقه صعوبات جهة قد جالت بخاطره، فيرتكب الجاني جريمته في سهولة لم يدركه بخلدته توقعها. ليس هذا فحسب، بل إن الإهمال قد يؤدي إلى خلق فكرة الجريمة ابتداءً- كما أشرنا من قبل- إذا فطن البعض إلى الإهمال فكان دافعا لهم على ارتكاب جريمة لم يكونوا فكروا في ارتكابها من قبل^(١١٩). مثال ذلك ترك الأبواب مفتوحة كذلك النوافذ، وترك العربات في حالة تشغيل أو ترك المفتاح بداخلها. فالجني عليه الذي يهمل في اتخاذ الوسائل أو التدابير التي من شأنها حمايته من الاعتداء أو وقاية منزله من المتطفلين والمجرمين، يكون قد سهل مهمة الجاني بغياب إجراءات الحماية.

ومن نافلة القول عدم احتراز الفرد أثناء عبور الشارع فيقع ضحية لجريمة من حوادث السيارات، كما أن سائقي السيارات إذا أهملوا في اتخاذ إجراءات الحماية لأنفسهم يساهمون في الجريمة الواقعة عليهم، كذلك فإن سير النساء بمفردهن في الأماكن الغير مطروقة وفي أوقات متأخرة من الليل يسهل مهمة الجاني في إتمام جريمة الاعتداء عليهن.

وهناك من الضحايا من يأخذ بزمام المبادرة لجعل الجريمة ممكنة الوقوع، كما لو عمد المجني عليه إلى تعريض مال مملوك له عن وعي وإدراك لخطر السرقة، أملا في الحصول على قيمة التأمين مثلا^(١٢٠). وقد يتخذ المجني عليه مسلكا أكثر فاعلية في المساهمة في إتمام الجريمة، كما في حالة رضاء امرأة يقل عمرها عن ستة عشرة سنة بمواقعتها جنسيا، بل إن دور المجني عليه قد يتجاوز ذلك فيقدم على تصرف إيجابي يحث من خلاله الجاني ويسهل له إتمام الجريمة ويطلب منه اقرارها في حقه، كما في حالة القتل إشفاقا، وكما في حالة الإجهاض بناء على طلب المرأة فتلقى حتفها في ذلك، وكما في حالة الانتحار

بطريق الانضمام، وكذلك الشخص الذي يسعى إلى الطبيب لإحداث ضرر في جسده قريبا من موجب عليه، كالشاب الذي يريد أن يتخلص من واجب الجندية فيطلب أن يعتدي عليه بالإيذاء الجسدي^(١٢١).

وقد يساهم السلوك المنحرف للمجنني عليه الناجم من طمعه وجشعه في وقوعه فعلا ضحية لجرمة مدبرة له، ويكون سلوك المجني عليه فيها قد ساهم إلى حد بعيد في إتمام الجاني لجرمته. ويمكن أن نسوق لذلك مثالا عمليا تخلص وقائعه في أن أحد الأفراد قد عاد من خارج البلاد ومعه مبلغ كبير من المال أودعه بنك فيصل الإسلامي بالإسكندرية، وعلم أحد أقربائه بذلك فنصب له شراكا للإيقاع به حيث أوهمه بأنه في استطاعته أن يبيع له الدولار بما يجاوز سعر السوق، فذهب المجني عليه بناء على ذلك إلى البنك وسحب جزءا من رصيده وذهب إلى الجاني في منزله بناء على موعد مضروب سلفا بينهما، ومعه حقيته التي يحمل فيها النقود وأشياء أخرى ذات قيمة، وعقد الجاني العزم على اغتيال المجني عليه - بمساعدة زميل له على شاكلته - فوضع له حبوبا منومة في شراب قدمه إليه لإعدام مقاومته، فما إن غاب عن الوعي حتى سلباه حقيته بما تحتوي وتفقداه فيها فاطمأن خاطرها على الأسلاب، كما انتزعا ساعة يده من معصمه. وخشية التضاح أمرهما عند زوال مفعول المخدر واسترداد المجني عليه لوعيه، فقد تخلصا منه^(١٢٢). ومن نافلة القول ما أشار إليه البعض^(١٢٣) من أن هناك سيدة عرفت بتجارها في الأشياء المسروقة، فجعلها ذلك محط نظر الجليلي، بعد أن تأكد لديه أن سلوكها المنحرف يجعل منها ضحية مثالية لطموحاته الإجرامية، فنصب لها شراكا خارج بيتها حيث أوهمها بأن شخصا يحوز كمية كبيرة من الجلود المسروقة ويرغب في بيعها، ويشترط حضورها شخصيا لإتمام الصفقة، فسرت بالخبر وأنقذته مبلغا من المال كعربون، وفي المكان والزمان

المحدد للقاء باغتها الجاني بضربة علي أم رأسها أجهزت عليها، واستولي علي ما لديها، وقفل عائدا إلي حيث كانت تقيم المجني عليها فسرق ما في البيت من نقود ومجوهرات.

فطمع المجني عليه في هذين المثالين قد سهل إتمام جريمة الجاني، حيث تأقت نفس الضحية إلي الحصول علي المغنم الذي زعم الجاني قدرته علي جلبه لها، فساقتها طمعها إلي أن تسعى بتقديمها إلي الشرك الذي نصبه لها الجناة، ولسان حال الجناة يقول إنه لولا طمع الضحية وسلوكها المنحرف لما قدر لهم النجاح في سوقها إلي حتفها والمغنم بمدخراتها.

ولوقاية المجني عليه نفسه عليه أن يربأ بنفسه عن التصرفات التي تسهل للجاني ارتكاب جريمته، فيقوم باتخاذ إجراءات الوقاية لنفسه ولقرله ولسيارته التي تمنع الجناة المحتملين من الاقتراب منه، وعليه اتخاذ الحيطه والحذر التي تصعب الجريمة في نظر الجاني، فيجنب نفسه الوقوع في الشرك المنصوبة له، لو تصرف بشيء من الفطنة، وبطريقة تجعل الجاني المحتمل يصرف نظره عنه، وتبعث في نفسه الإحساس بأنه في مواجهة شخص حذر ويقظ، لا يصلح أن يكون هدفا لجريمته التي خطط لها، فينصرف إلي البحث عن فريسة أخري أيسر منالا .

وننتقل الآن إلي دراسة دور إيجابي للمجني عليه المحتمل علي جانب كبير من الأهمية في حماية حقوق ضحايا الجريمة، ألا وهو دور ضحايا الجريمة في الدفاع الشرعي عن حقوقهم من خلال البحث التالي.

المبحث الثالث

دور ضحايا الجريمة في الدفاع الشرعي عن حقوقهم

تمهيد وتقسيم:-

لا يقف دور المجني عليه المحتمل - للمحافظة علي حقوقه من الاعتداء عليها- عند محاولته القضاء علي الظروف الفردية أو الاجتماعية المهيئة لوقوع العدوان عليه، بل يجب عليه أن يبادر باللجوء إلي السلطات العامة لحمايته من أي عدوان يعتزم الجاني تنفيذه أو يبدأ فعلا في التنفيذ. ولئن كان الأصل في الحماية الجنائية أن يتعرض من تسول له نفسه الافتئات علي الحقوق المحمية بنصوص جنائية للعقاب المقرر قانونا لما يرتكبه من سلوك إجرامي، وأن هذا العقاب يتم توقيعه بحكم قضائي عادل، ويوكل أمر تنفيذه هذا الحكم إلي السلطات المختصة بالتنفيذ، نقول ولئن كان الأصل في الحماية ذلك إلا أن القانون لا يلزم المجني عليه المحتمل بالألا يحرك ساكنا في مواجهة ما يقع عليه من عدوان إذا لم يكن في وسعه اللجوء إلي السلطات، وإنما خولسه -بل ألزمه أحيانا- الدفاع عن حقه ولو استلزم الأمر ارتكاب ما يعده القانون جرمة عن طريق ما يسمى بالدفاع الشرعي.

ولاستكناه دور الضحايا في مجال الدفاع الشرعي علي وجه يرفع اللبس عن ماهية هذا الحق ويوضح هذا الدور علي نحو لا يختلط بدراسة نظرية الدفاع الشرعي في مؤلفات القسم العام في قانون العقوبات، نري تقسيم الحديث فيه إلي النقاط التالية:-

أولاً : ماهية حق المجني عليه في الدفاع الشرعي.

ثانياً : عجالة عن أحكام الدفاع الشرعي.

ثالثاً : قانون العقوبات الفرنسي الجديد والدفاع الشرعي.

رابعاً : أثر مساهمة المجني عليه في وقوع العدوان ضده علي حقه في الدفاع الشرعي.

خامساً : إمكانية الهروب من الاعتداء والحق في الدفاع الشرعي.

سادساً : نية المجني عليه المدافع والحق في الدفاع الشرعي.

أولاً : ماهية حق المجني عليه في الدفاع الشرعي.

الدفاع الشرعي هو حق استعمال القوة اللازمة لرد اعتداء غير مشروع أو خطر يهدد بالاعتداء حقا يحمي القانون لضحية الجريمة سواء كان هو المدافع أم غيره. فهو حماية ذاتية أقرها القانون للضحية دفاعاً عن حقه المعتدي عليه بلا مبرر، وفي لحظة يتعذر عليه فيها اللجوء إلى السلطات لحماية هذا الحق. معني هذا أن "الشارع لا يلزم من يتهدده الخطر بأن يتحملة ثم يبلغ السلطات العامة لتولى توقيع العقاب علي المعتدي، ولكنه يبيح له أن يتولى دفع الخطر عن طريق كل فعل يكون ضرورياً وملائماً لذلك، ودفع الخطر يكون بالحيلولة بين المعتدي والبدء في عدوانه أو الاستمرار فيه إن بدأه فعلاً. والدفاع الشرعي سبب إباحة، وليس هدفة الاجتماعي تحويل المعتدي عليه سلطة توقيع العقاب علي المعتدي أو الانتقام منه، وإنما هدفة مجرد وقاية الحق الخطر الذي يتعرض له، أي منع ارتكاب الجرائم أو منع التمادي فيها"^(١٢٤).

وترجع الحكمة في إباحة الدفاع الشرعي إلى فكرة الموازنة بين المصالح المتعارضة للأفراد وإيثار مصلحة أولى بالرعاية تحقيقا للمصالح العام، وهو هدف كل نظام قانوني^(١٢٥). وبعبارة أكثر إيضاحا نقول أننا في مجال الدفاع الشرعي نكون إزاء جريمتين - غالبا - لكل منهما ضحيتها: أولاها جريمة المعتدي وضحيتها هو المعتدي عليه، وثانيتهما جريمة المدافع وضحيتها المعتدي. ويختلف مركز الضحية في الأولى عنها في الثانية، فالمعتدي عليه ضحية بريء يقع العدوان عليه دوننا جريرة اقترافها، أما المعتدي فهو ضحية تسبب بسلوكه غير المشروع في إلحاق الأذى بنفسه، فقد بدأ أو كان علي وشك البدء في العدوان علي حق المستهدف بالاعتداء عليه فتلقي -رد فعل طبيعي لذلك- أضرارا أصابته من أفعال الدفاع، في نفسه أو سلامة جسمه أو في ماله، نكالا لما اقترفت يده، ومن الطبيعي والحال كذلك أن ترجح كفة الأول في ميزان العدالة. فالمشعر رأي أن المصلحة العامة تتحقق بإيثار مصلحة المدافع في درء الاعتداء علي مصلحة من بادر بالاعتداء، فقلب عمل المدافع إلي عمل مشروع وضحي بمصلحة المعتدي علي محراب العدالة.

وقد نظم قانون العقوبات المصري أحكام الدفاع الشرعي في المواد من ٢٤٥ إلى ٢٥١ عقوبات. فنص في المادة ٢٤٥ علي أنه "لا عقوبة مطلقا علي من قتل غيره أو أصابه بجراح أو ضربه أثناء استعماله حق الدفاع الشرعي عن نفسه أو ماله أو عن نفس غيره أو ماله" وقد بينت المواد التالية الظروف التي ينشأ عنها هذا الحق والقيود التي يرتبط بها.

ثانيا: عجالة عن أحكام الدفاع الشرعي^(١٢٦):

نص المشرع على الشروط الواجب توافرها لكي ينشأ حق الدفاع الشرعي في المواد ٢٤٠ - ٢٤٨ من قانون العقوبات المصري، والذي يستفاد من هذه النصوص أن ثمة شروط ثلاثة ينبغي توافرها هي: أن يكون هناك اعتداء بفعل غير مشروع يعد جريمة، وأن تكون الجريمة من نوع معين، وأن تكون القوة المادية لازمة لدفع هذه الجريمة أو هذا الاعتداء.

وعلى ذلك إذا كان الخطر الذي يهدد المجني عليه مشروعا فلا يحق له أن يرد عليه بدعوى استخدام حقه في الدفاع الشرعي، فمن توافر لديه سبب إباحة لا يجوز الاحتجاج في مواجهته بالدفاع الشرعي، من ذلك: أن الدفاع الشرعي لا يجوز في مواجهة الدفاع الشرعي، كذلك لا يجوز الدفاع الشرعي في مواجهة من له حق التأديب إذا استعمل هذا الحق، بل ولو تجاوز حدود التأديب فإن على الخاضع للتأديب المهرب إذا كان ذلك هو الوسيلة الوحيدة للنجاة من هذا التجاوز، كذلك لا يجوز الدفاع الشرعي ضد أحد مأموري الضبط القضائي عند تنفيذه لأمر القانون ولو تجاوز حدود اختصاصه بحسن نية، إلا إذا خيف أن ينشأ عن أفعاله موت أو جروح بالغة وكان لهذا التخوف أسباب معقولة.

لكن يجوز الدفاع الشرعي ضد من توافر في حقه مانع للمسئولية كالصبي غير المميز أو المجنون، وكذلك ضد من يتوافر في حقه مانع من موانع العقاب كالزوجة التي تخفي زوجها الهارب من وجه العدالة، وكذلك ضد من يتمتع بعذر من الأعذار القانونية كالزوج الذي يفاجئ زوجته وهي تربي، ذلك أن وجود مانع من المسئولية أو العقاب أو وجود عذر قانوني لا يجعل الاعتداء

الصادر ممن تتوافر فيه إحدى هذه الصفات مشروعا ، وطالما لم يكن الاعتداء مشروعا فإن الدفاع الشرعي في مواجهته جائز.

والدفاع الشرعي يعطي لمن يستعمله حق الدفاع عن نفسه أو عن غيره ضد عدوان يستهدف النفس أو العرض أو المال، فيبيح كل وسيلة لازمة لسدء العدوان أو خطره سواء أكانت القتل أم الضرب والجرح أم إتلاف الأموال، إلا أن المشرع مراعاة منه لخطورة القتل فقد حدد الحالات التي يجوز فيها الالتجاء إليه دفاعا عن النفس أو المال (المواد ٢٤٩ ، ٢٥٠.ع) ^(١٢٧).

وقد يحدث تجاوز يسير أو جسيم في استعمال المجني عليه لحقه في الدفاع الشرعي، وذلك إذا زادت قوة الدفاع عن القدر اللازم لدفع الاعتداء. في هذه الحالة يقال أن المدافع قد تجاوز حدود الدفاع الشرعي وبالتالي يستحق العقاب عن مقدار ذلك التجاوز، إذ « لا يعفى من العقاب بالكلية من تعدي بنية سليمة حدود حق الدفاع الشرعي أثناء استعماله إياه دون أن يكون قاصدا إحداث ضرر أشد مما يستلزمه هذا الدفاع. ومع ذلك يجوز للقاضي إذا كان الفعل جنائيا أن يعده معذورا إذا رأى لذلك محلا وأن يحكم بالحبس بدلا من العقوبة المقررة في القانون (م ٢٥١ع).

ثالثا: قانون العقوبات الفرنسي الجديد والدفاع الشرعي ^(١٢٨):

جاء قانون العقوبات الصادر سنة ١٨١٠ خلوا من أي نص خاص بالدفاع الشرعي عن الأموال، حيث نصت المادة ٣٢٨ منه علي حالة الدفاع الشرعي عن الأشخاص، وألحقت المادة ٣٢٩ منه إلي الدفاع الشرعي عن الأموال، وإن لم يكن ذلك علي وجه الاستقلال. فوفقا لهذا النص الأخير لا

يكفي أن يكون هناك خطر يهدد المال بل يجب أن يهدد الأشخاص كذلك، وقصدت بذلك حالة السرقة بالإكراه، التي أبقاها التقنين الجديد (م ١٢٢-٦ من القانون الجديد)، رغم تقنيته لحالة الدفاع الشرعي عن الأموال استقلالا .

وقد أدي عدم وجود نص في تقنين نابليون يتعلق بالدفاع الشرعي عن الأموال، إلى اتجاه الفقه الجنائي في القرن التاسع عشر إلى القول بأن الدفاع الشرعي عن الأموال غير جائز، إلا أن هذا الرأي أصبح مهجورا ، وغدا لاختلاف في الفقه الحديث على إباحة الدفاع الشرعي عن الأموال بشرطين: الأول أن تكون وسيلة الدفاع ضرورية لدفع الخطر، والثاني ألا تؤدي هذه الوسيلة إلى القتل. ورغم غياب النص فإن محكمة النقض الفرنسية لم تكن معارضة لفكرة الدفاع الشرعي عن الأموال، فأحيانا تقرها صراحة، وتارة أخرى تبرر الدفاع الشرعي عن الأموال على أساس توافر حالة الضرورة.

وقد صدر قانون العقوبات الفرنسي الجديد في ٢٢ يوليو ١٩٩٢- والمطبق ابتداء من أول مارس سنة ١٩٩٤- متضمنا المادة ١٢٢-٥، وخصص الفقرة الأولى من النص لحالة الدفاع الشرعي عن الأشخاص، بينما جاء نص الفقرة الثانية متعلقا بالدفاع الشرعي عن الأموال على النحو التالي: "لا يسأل جنائيا الشخص الذي يوجد أمام اعتداء غير مشروع موجه نحوه أو نحو غيره، فيرتكب في نفس الوقت فعلا تتطلبه ضرورة الدفاع الشرعي عن نفسه أو عن غيره، إلا إذا اختل التناسب بين وسائل الدفاع وجسامة الاعتداء.

ولا يسأل جنائيا الشخص الذي يريد منع تنفيذ جنائية أو جنحة ضد المال، ويرتكب فعلا من أفعال الدفاع، غير القتل العمد، طالما أن هذا الفعل

ضروري للهدف المراد تحقيقه، وطالما أن الوسائل المستخدمة تتناسب مع جسامه الجريمة.

ويلاحظ فيما يتعلق بالدفاع الشرعي عن الأشخاص: أن النص قد جاء بصيغة عامة فيما يتعلق بالاعتداء غير المشروع، فأضحى شاملا للجنايات والجرح والمخالفات، بعكس النص الملغي الذي لم يكن يشمل الجرح والمخالفات كما اشترط النص صراحة عدم مشروعية الاعتداء، وأخيرا فقد ذكر النص الجديد شرط التناسب بين وسيلة الدفاع وجسامه الاعتداء.

ويلاحظ فيما يتعلق بالدفاع الشرعي عن الأموال: أن المشرع الفرنسي لا يجيز الدفاع الشرعي عن الأموال إلا ضد جريمة قد بدأ تنفيذها بالفعل، فلا يجوز إذن الدفاع الشرعي لدفع خطر يهدد الأموال مهما كان جسيما. كذلك قد نص المشرع علي شرط التناسب بين وسيلة الدفاع وجسامه الجريمة، استجابة لما كان يناهز به الفقه ويطبقه القضاء. ويلاحظ أن المشرع الفرنسي - علي خلاف المصري - قد استبعد صراحة القتل العمد كوسيلة للدفاع الشرعي عن الأموال. كما استبعد علي خلاف التقنين الملغي - ملحقات المنزل من حالة الدفاع الشرعي دون أن يقدم تفسيرا لذلك، كما أنه لم يقدم حلا لمشكلة الدفاع الشرعي الذاتي عن الأموال باستخدام الوسائل الآلية، رغم مطالبة الفقه أثناء إعداد المشروع.

هذه في عجالة أحكام حق ضحية الجريمة في الدفاع الشرعي في قانون العقوبات الفرنسي الجديد، وما عدا ذلك فهو يتفق مع أحكام القانون المصري.

رابعاً : أثر مساهمة المجني عليه في وقوع العدوان ضده علي حقه في الدفاع الشرعي:

السؤال المطروح علي بساط البحث الآن مفاده: هل يشترط في المجني عليه حتى يستخدم حقه في الدفاع الشرعي ألا يكون له يد في وقوع العدوان عليه؟ فقد يقوم المجني عليه بخلق فكرة الجريمة لدي الجاني أو يجذب انتباهه إلي ارتكابها، وقد يقدم المجني عليه علي تصرف استفزازي يندفع الجاني تحت تأثيره إلي ارتكاب جريمته، نظراً لما يحدثه هذا الاستفزاز من غضب للجاني وانفعال شديد يؤثر في إدراكه ويحد من إرادته، فهل سلوك المجني عليه في مثل هذه الأحوال يؤثر علي حقه في الدفاع الشرعي؟.

الواقع أنه ليس في نصوص القانون ما يقيد حق المجني عليه في الدفاع الشرعي بشرط عدم مساهمته في وقوع العدوان ضده، وذلك عكس حالة الضرورة التي علق المشرع قيامها علي ألا يكون لإرادة المضطر دخل في حلول الخطر^(١٢٩).

فإذا فاجأ الزوج زوجته وهي تربي فهم بقتلها هي ومن يربي بها، فقامت الزانية وعشيقها بالدفاع الشرعي ضد الزوج، فإن دفاعهما جائز رغم أن لهما يدا ومساهمة فيما حل بهما من عدوان من خلال مسلكهما الشائن الذي استفز الزوج ودفعه إلي العدوان^(١٣٠). ومن يعكر صفو هدوء جاره فيضع مكبرات للصوت علي مقربة من بيته أو يشغل الراديو أو الكاسيت أو التلفزيون بصوت عال مزعج، أو يقوم بإلقاء القمامة أمام بيته، فإن دفاعه الشرعي عن نفسه جائز إذا لجأ الطرف الآخر إلي الاعتداء نتيجة لما تعرض له

من استفزاز وإزعاج. ومن يبادر شخصا بالسب فيقوم الأخير بالرد على السب بالضرب، فإن للمضروب أن يدافع شرعيا عن نفسه رغم أن لسه يسدا ومساهمة فيما وقع عليه من عدوان.

هذا هو التطبيق السليم للقواعد القانونية، لكن العدالة كانت تقتضي أن تؤخذ مساهمة المجني عليه بعين الاعتبار عند تحويله حق الدفاع الشرعي، وهذا ما فعلته فعلا بعض التشريعات: فالمشروع الأسباني اشترط في المادة الثامنة الفقرة الثالثة من قانون العقوبات لقيام حق الدفاع الشرعي ألا يكون مسبوقا بإثارة من جانب المدافع"، واتبع ذات النهج المشروع اليوناني عند ما قرر في المادة ٢٤ من قانون العقوبات أن من أثار عمدا الاعتداء الذي وقع عليه هادفا بذلك أن يرتكب ضد المعتدي المستثار فعلا إجراميا تحت مظهر الدفاع الشرعي لا يفلت من العقوبة المقررة، كما نص المشروع اللبناني في المادة ١٨٤ من قانون العقوبات علي أن "بعد ممارسة حق كل فعل قضت به ضرورة حالية لدفع تعرض غير محق ولا مثار...." (١٣١)

خامسا : إمكانية هرب المجني عليه من الاعتداء وحقه في الدفاع الشرعي:

هل إمكانية الهرب من الاعتداء تؤثر علي حق المجني عليه في الدفاع الشرعي؟. إن الإجابة علي هذا التساؤل قد أثارت جدلا واسعا في الفقه منذ زمن بعيد. ففقهاء القانون الكنسي كانوا يعتبرون الهرب شيئا إلزاميا طالما لا يترتب عليه إساءة للسمعة، ثم أجروا بعد ذلك تفرقة بين العامة والنبلاء، فالعامي لا يحط من قدره الفرار من المعتدي ومن ثم ليس له الدفاع الشرعي، أما

علية القوم من النبلاء والفرسان فإن الهرب يحط من مكانتهم ومن ثم فلهم حق الدفاع الشرعي حتى ولو سنحت لهم فرصة الهرب^(١٣٢).

وساير الفقه الفرنسي في ظل القانون الفرنسي القديم هذه التفرقة، إلا أن الفقه الفرنسي الحديث هجر هذه التفرقة لأبنائها علي فكرة التمييز، وأباح اللجوء إلي الدفاع الشرعي دون أن يكون ملزماً من تعرض للعدوان بالهرب. سيما وأن الهرب قد يضع المجني عليه في موقف أسوأ تعقد فيه الغلبة للمعتدي لأنه يدير ظهره لعدوه، ثم إن إلزامه بالفرار فيه تخليه عن حق مشروع (الدفاع الشرعي)، وفيه مهانة ومعة تراً النفس الأبية عنها^(١٣٣).

ولقد نحا الفقه^(١٣٤) والقضاء^(١٣٥) المصريان هذا الاتجاه أيضاً ، ومحصلة هذا الاتجاه إذن أن ضحية العدوان له الخيار بين أن يقف في وجه المعتدي ويصد عدوانه، أو أن يتقي شره ويلوذ بالفرار.

لكن الهرب أحياناً لا يكون معة أو مهانة تأباها النفس، بل إن الهرب في بعض الأحيان يدل علي الفطنة والحكمة، لتوالر اعتبارات تنفي عن الهرب دلالة علي الجبن، مثل فرار الابن من عدوان أبيه أو أمه أو الفرار من عدوان طفل أو مجنون، ففي مثل هذه الحالات يتعين علي المهدد بالخطر أن يلجأ إلي الهرب ويحظر عليه استعمال الدفاع الشرعي، إذ لم يعد الدفاع لازماً، ولم تعد الوسيلة التي تصون الحق بدلاً عنه مشينة^(١٣٦). اللهم إلا إذا لم يعد الهرب ممكناً فلا مندوحة من الاعتراف له بحق الدفاع الشرعي صيانة لحقوقه.

سادسا : سوء نية المجني عليه وحقه في الدفاع الشرعي:-

إذا كنا قد انتهينا فيما سبق إلى القول بأن سلوك المجني عليه الملوث لا يؤثر علي حقه في الدفاع الشرعي، فهل سوء نية المجني عليه المدافع تؤثر علي حقه في الدفاع الشرعي؟. في الواقع أنه بالنظر إلى الطبيعة الموضوعية لأسباب الإباحة^(١٣٧)، والتي إذا توافرت لها شروطها، أنتجت أثرها، دون الاعتداد بالحالة النفسية لمن يستفيد منها، ومن هنا نستطيع أن نقرر دون وجل أنه لا يشترط توافر نية الدفاع لدي المجني عليه لاستعمال حقه في الدفاع الشرعي^(١٣٨).

فالعبرة في الدفاع الشرعي بالدوافع الموضوعية للسلوك وليس بالدوافع الشخصية للفاعل^(١٣٩). فقد يري صياد غريمه محتثا فيطلق عليه النار فيقتله، ثم يثبت أن هذا الغريم كان متربصا للقاتل متأهبا لإطلاق النار عليه، وأنه إذا لم يقتله لتعرض هو للقتل، فلا يؤثر في هذه الحالة عدم توافر نية الدفاع لدي المدافع شرعيا . وإذا كان عدم نية الدفاع كلية -متمثلا في الجهل بقيام سبب الإباحة كما في المثال السابق- لا يؤثر علي الحق في الدفاع الشرعي، فمن بلب أولي إذا كانت طوية المدافع خبيثة، بأن كانت دوافع أخري غير مجرد الدفاع كشفاء أحقاد أو ضغائن سابقة، فإنها لا تؤثر علي حق المجني عليه في الدفاع الشرعي ضد أي فعل يهدد حقا له طالما كان الدفاع ضروريا ومتناسبا مع العدوان^(١٤٠). وقد يسترج المجني عليه المعتدي للإيقاع به تحت ستار الدفاع الشرعي، حيث يقع العدوان علي المجني عليه نتيجة خطة دبرها هذا الأخير لوضع غريمه في موقف المعتدي ليتسنى له استخدام القوة في مواجهته بحجة الدفاع الشرعي، ومثاله من يترك ماله دون حراسة ليغري عدوه بسرقة، فإذا

شرع في السرقة أنقض عليه وعاجله بالضرب، فهل له أن يحتج بالدفاع الشرعي في هذه الحالة؟ نعم له أن يحتج بالدفاع الشرعي طالما أن حالة الدفاع الشرعي قد توافرت شرائطها التي يتطلبها القانون، والتي ليس من بينها حسن نية الدفاع أو حتى وجود النية أصلاً^(١٤١).

خلاصة وتوطئة:

نخلص من العرض السابق إلى أنه إذا قام المجني عليه المحتمل بمحاولة القضاء على الظروف والمظاهر التي تجذب نظر المجرمين إليه، وتجعله عرضه أكثر من غيره للوقوع مجني عليه في الجريمة، ثم لم يساهم في الجريمة المحتمل وقوعها عليه، وإذا قام بالدفاع الشرعي عن حقوقه من الاعتداء الذي يتهددها أو الواقع عليها، فضلاً عن قيامه باستعمال حقوقه الإجرائية أمام أجهزة العدالة الجنائية. نقول أنه إذا قام المجني عليه بتلك الواجبات، وعمل على استيفاء هذه الحقوق، فإنه يكون قد قام بالدور الأكبر في حماية حقوق ضحايا الجريمة الذين يتضررون من وقوعه ضحية للجريمة، بل وربما يكون -إلى حد كبير- قد وقى نفسه من الانزلاق في هاوية الجريمة السحيقة.

وبعد أن انتهينا من دراسة دور المجني عليه المحتمل في وقاية نفسه من الوقوع ضحية للجريمة، ننتقل لدراسة دور الدولة والهيئات الأخرى في وقاية الأفراد من الوقوع ضحية للجريمة وذلك في الفصول التالية .